وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة –
كلية الآداب واللغات
قسم الآداب واللغة العربية

الأحكام النحوية في شرح المفصل
بين الاستقراء والتعليل

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الآداب واللغة العربية
تخصص: علوم اللسان العربي

إعداد الطالبة:
سليمة دحيري

إشراف الدكتور:
الأمين ملاوي

السنة الجامعية:
1436/1435هـ
2015/2014م

بسم الله الرحمن الرحيم
کلمات محمدی

مقدمـــــــة

لقد كان استقراء نحاتنا الأوائل للغة يهدف إلى وضع قواعد نحوية عامة، حفاظا على اللغة العربية من اللحن والخطإ، وكان منهجهم في ذلك أن حصروا عينة الاستقراء التي بنوا عليها أحكامهم وفق زمان ومكان محددين، ضمانا لفصاحة النصوص المستدل بها، وردوا كل ما خالف قواعدهم وقياساتهم.

ولأنه لا بد كل حكم نحوي من علة تدعو إليه وسبب يحتج القائل به، فقد اقترنت استقراءات النحاة بالعلل المفسرة لورود الأحكام على وجه معين، هذا عن عصر الاحتجاج، أما بعد هذه الفترة لم يعد ثمة استقراء بسبب جفاف مادة الدراسة، وأصبح النحاة بعد هذه الفترة يدورون حول النتائج التي توصل إليها النحاة من قبل، أما التعليل، وعلى الرغم من اقترانه بالوصف في مرحلة نشأة النحو، إلا أنه تطور بعد عصر الاحتجاج، وأصبح نظرية قائمة بذاتها.

وكتاب "شرح المفصل": لابن يعيش – مدونة الدراسة – من الكتب النحوية التي ألفت في زمن متأخر عن عصر الاحتجاج، سعيت إلى دراستها للتعرف من خلالها على الجانب الاستقرائي والتعليلي فيها، وهناك أسباب أخرى دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع، وهي:

- أهمية كتاب "شرح المفصل"؛ إذ يعد من أمهات الكتب في التراث النحوي.
- قلة الدراسات التي تناولت كتاب "شرح المفصل" بالدراسة بإستثناء دراسات قليلة نذكر منها: "الايضاح في شرح المفصل" لابن الحاجب وكتاب "منهج ابن يعيش في شرحه على كتاب المفصل في النحو للزمخشري" لشرف الدين علي الراجحي
- محاولة التعرف على مدى اعتماد ابن يعيش على مصادر السمع في استدلالاته، وكذا أدلة النحو الأخرى من قياس واستصحاب.
- محاولة التعرف على الجانب التقويمي النقدي في "شرح المفصل".

➢وكذا التعرف على نوعيات العلل التي اعتمد عليها "ابن يعيش" في شرحه.

وهذه الأسباب دفعتني إلى طرح الإشكال الآتي: ما مدى اعتماد "ابن يعيش" في استدلالاته على مواد الاستقراء(القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، وكذا كلام العرب(شعرا ونثرا))؟ وما مدى اعتماده على أدلة النحو الأخرى من قياس واستصحاب الحال؟ وعلى أي أساس قبل ابن يعيش بعض الاستعمالات والقياسات ورفض أخرى؟ وإذا كان التعليل نظرية تفسر الاستقراء أو الوصف، فما نوع التعليلات التي اعتمدها ابن يعيش لتفسير أحكامه وتبريرها؟

ومحاولة مني الإجابة عن هذه التساؤلات اتبع خطة بحث قسمها إلى فصلين: **الفصل الأول** بعنوان"**الأحكام النحوية بين النقل والعقل**"، تناولت فيه مفهوم الحكم النحوي وأقسامه، كما بسطت القول فيه عن أدلة النحو العربي من سماع وقياس استصحاب حال، كما سعيت من خلاله إلى التعرف على مدى اعتماد ابن يعيش عليها في استدلالاته.

أما **الفصل الثاني** معنون بـ: "**الأحكام النحوية بين المعيار والتعليل**" قسمت هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول خصص لأحكام الرّد والقبول، والمبحث الثاني خصص للتعليل. عرضت في المبحث الأول، الجانب التقويمي النقدي في كتاب شرح المفصل وتطرقت فيه للأحكام النحوية المقبولة وكذا المردودة عند ابن يعيش، والمبحث الثاني خصص للجانب التعليلي في شرح المفصل، تناولت فيه أقسام العلل، و دوافع التعليل، كما أوردت بعض العلل الموجودة في شرح المفصل. وذيلت هذه الخطة بخاتمة أُجْمِلَ القول فيها عن أهم النتائج المتوصل إليها.

– **أما عن النهج المتبع**، فقد اعتمدت على المنهج الوصفي مستعينة بآلية الإحصاء في بعض المواضع، وبخصوص المصادر والمراجع التي أعانتني في هذه الرسالة، فواجبا علي أن لا أغفل ذكرها وأشيد بفضلها: كتاب "الخصائص" لابن جني، كتاب "أصول

النحو(دراسة في فكر الأنباري)" لمحمد سالم صالح، كتاب "الاستقراء الناقص وأثره في النحو العربي" لمحمد بن عبد العزيز العميريني، كتاب " الأحكام التقويمية في النحو العربي" لنزار بنيان شمكلي، وكذا كتاب " الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي" لصباح علاوي السامرائي، وكتاب " التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث" لخالد بن سليمان بن مهنا الكندي، وأيضا مدونة الدراسة "شرح المفصل" لابن يعيش.

– **وقد اعترضت مسيرة البحث بعض الصعوبات منها:**

- طول المدونة موضوع الدراسة، وكثرة القضايا المعروضة فيها والواجب على الباحث استخراجها.
- ضيق الوقت الممنوح للباحث.
- تعدد الآراء واختلاف وجهات النظر بين النحاة في بعض المسائل النحوية مما صعب على الباحث ترجيح رأي على آخر.

وفي الأخير لا يسعني إلا أن أتقدم بشكري الجزيل، وعظيم الامتنان إلى أستاذي المشرف "الدكتور الأمين ملاوي" على توجيهاته ونصائحه، كما أتوجه بشكري إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين شرفوني بقبول مناقشة هذه الرسالة وتقويمها وتصويب ما جاء فيها من أخطاء.

الفصل الأول :

الأحكام النحوية بين النقل والعقل

أولا: الحكم النّحوي بين المفهوم والاصطلاح

1.الحكم لغة :

جاء في أساس البلاغة « حكم الشيء فاستحكم ...وحاكمته إلى القاضي رافعته »[1]، «والحكم العلم والفقه والقضاء بالعدل وهو مصدر حكم يحكم، قال الله تعالى: ﴿ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحُكْمَ صَبِيًّا ﴾[2] أي علما وفقها»[3] ،« والحُكم بالضم جمع أحكام وحكمه في الأمر تحكيما أمره أن يحكم فاحتكم »،[4] « والحكم الصرف والمنع ومنه حكمة الفرس وهي الحديدة التي تمنع عن الجموح ومنه الحكيم لأنّه يمنع نفسه ويصرفها عن هواها ».[5]

نلاحظ من خلال هاته التعريفات أن الحكم من ناحيته اللّغوية يدور حول أربعة معان هي : القضاء والعلم ، والفقه ، والمنع ، وهي معاني لا تبتعد كثيرا في دلالتها عن المعنى الاصطلاحي .

2.الحكم اصطلاحا :

أورد الجرجاني في التعريفات: « الحكم إسنادا أمر إلى آخر إيجابا أو سلبا »[6] أما المرّكب الوصفي (الحكم النّحوي) لا نقف على تعريف محدّد له عند النحاة المتقدّمين

---

[1] – الزمخشري : أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1998، مادة (ح ك م)، 206/1.

[2] – مريم : 12.

[3] – ابن منظور لسان العرب،د تح ، دار صادر، بيروت، لبنان، طد ، 1994، مادة (ح ك م) ، 140/12.

[4] – الفيروزبادي: القاموس المحيط، تح: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 2005، مادة (ح ك م) ، ص 1095.

[5] – الكفوي: الكليات، قابلة على نسخة خطية وأعدّه للطبع ووضع فهارسه: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1988، مادة (ح ك م) ، ص 380.

[6] – الجرجاني : التعريفات: تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، مصر، ص 81.

فهم قدّموا الأحكام دون تقديم تعريف محدّد لها، باستثناء ما جاء في شرح "الكافية" لذلك فإنّ مواطن التعريف نجدها في المعجمات الاصطلاحية، حيث ذهب " الرضي" إلى تعريفه قائلا : << الحكم النّحوي ما توجيه العلة >>، [1] أما " الكفوي " في الكليات مثل للحكم النحوي بقوله : << الحكم النحوي كرفع الفاعل ونصب المفعول >> [2] هذا فيما يخص تعريفات القدماء للحكم النحوي من جانبه الاصطلاحي، أما من جانب المحدثين نورد تعريف خديجة الحديثي للحكم النحوي تقول : << [الحكم النحوي] ما يحكم به على الظاهرة النحوية الموجودة من حيث فصاحتها، وشيوعها، أو قلّتها، أو ضعفها، أو نحو ذلك>>[3] ويرى محمد سالم صالح أنّ << الحكم هو ثمرة القياس ونتيجته العملية وهو عند النحاة من أركان القياس؛ لأنّ عملية إلحاق المقيس بالمقيس عليه لو لم يترتب عليها إعطاء حكم الأصل للفرع لبطلت العملية القياسية بأسرها؛ لأنه لا قياس بلا حكم >>.[4]

من هذه التعريفات يتّضح لنا اختلاف نظرة العلماء حول مصطلح الحكم النّحوي فمنهم من اعتبره مساوٍ للقاعدة النحوية، ومنهم من ربطه بالحمل في عملية القياس، والبعض الآخر اعتبر الحكم عنصر تقويمي يحكم به على القواعد.

---

[1] – الرضي: شرح الكافية ابن الحاجب، قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، ط1، 1998، 87/1.

[2] – الكفوي : الكليات، ص 381.

[3] – خديجة الحديثي: المدراس النحوية، دار الأمل، إربد، الأردن، ط3، 2001، ص 299.

[4] – محمد سالم صالح : أصول النحو (دراسة في فكر النباري) ، دار السلام، القاهرة ، مصر، ط 1، 2007 ، ص 370.

ثانيا: أقسام الحكم النّحوي:

لقد وضع علم أصول النّحو على شاكلة علم أصول الفقه،[1] حيث توجد العديد من ملامح التّفاعل والنماذج بين العلمين،[2] وقد صرّح ابن الأنباري في لمّع الأدلة بالتشابه الواضح بين أصول النّحو وأصول الفقه، قال في حد أصول النحو << أصول النحو أدلة النحو التي تفرّعت منها فروعه وفصوله ، كما أنّ أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت منها جملته وتفصيله ...>>،[3] كما ذهب في مقام آخر إلى عدّ النحو معقول من منقول كما أنّ الفقه معقول من منقول.[4]

ونظرا لما بين علم النحو وعلم الفقه[5] من تأثر، فإنّ أولى ملامح هذا التأثر تظهر في الأحكام،[6] هذه الأخيرة التي لم نجد من تعرض لتقسيماتها قبل السّيوطي، حيث تحدّث عن عن تقسيمات الأحكام النحوية في إيجاز غير وافٍ ، [7] تنبه عليها من دراسته علمي الفقه

---

[1] – إنّ علم أصول الفقه أخذ على عاتقه دراسة الأحكام بشكل واف فلا نجد كتابا قديما أو حديثا في أصول الفقه إلا وعرض في صدر كتابه شرحا وافيا لتعريف الحكم وأقسامه الأصلية والفرعية ، أما الدّراسات النحوية ، فلم تعط في الموضوع حقه ، فبقيت الأحكام النحوية ، مبثوثة في ثنايا كتب النحو . ينظر: صباح علاوي السامرائي : الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي ، دار مجدلاوي، عمان، الأردن ،ط1، 2012، ص ص 210،211.

[2] – ينظر: محمد سالم صالح : أصول النحو (دراسة في فكر الأنباري) ، ص 84.

[3] – ابن الأنباري : لمع الأدلة ، تح : سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط2 ، 1971، ص 80.

[4] – ينظر : محمد سالم صالح : أصول النحو (دراسة في فكر النباري) ،ص 108.

[5] – ينقسم الحكم الفقهي عند الماز وري إلى : الواجب : ما في فعله ثواب وفي تركه ، وترك البدل إن كان ذا بدل استحقاق عقاب ، الندب : ما في فعله ثواب ، وليس عنه في تركه استحقاق عقاب ، الم حظور: ما زجر الشرع عنه ولام على الإقدام عليه، المكروه : ما زجر الشارع عنه ولم يلم على الإقدام عليه، المباح : ما لا يستحق مدح بفعله، ولا ذم تركه. ينظر: المازري: إيضاح المحصول في برهان الأصول ، تح : عمّار الطالبي، دار الغرب الإسلامي ، د س ، ص 236-246.

[6] – ينظر : صباح علاوي السامرائي : الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي ، ص 210.

[7] – ينظر : المرجع نفسه ، ص 210.

وأصوله وتنبه على ما يهتم به الفقهاء والأصوليون وحاول تطبيقه على منهج التأليف والدّرس النّحوي.[1]

قال في الاقتراح: « الحكم النحوي ينقسم إلى:

واجب وممنوع، وحسن، وقبيح، وخلاف الأولى، وجائز على السّواء.

الحكم الواجب: فالواجب كرفع الفاعل وتأخيره عن الفعل.

الحكم الممنوع: الممنوع كأضداد ذلك.

الحكم الحسن: والحسن كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض.

الحكم القبيح: والقبيح كرفعه بعد شرط المضارع.

خلاف الأولى: وخلاف الأولى كتقديم الفاعل في نحو: " ضربَ غُلامُه زيدًا".

الحكم الجائز: والجائز على السّواء كحذف المبتدأ أو الخبر وإثباته حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضى له»[2]

لعلّ ما لفت انتباهي من تقسيمات السيوطي للحكم النحوي، أنّه خص بالذكر الأحكام النّوعية المختصة بذات الحكم، مهملا بذلك الأحكام الكمية.

I.الاستدلال بالسماع :

يعدّ السماع أول أصل من أصول الاستدلال في اللّغة، وهو أول أدلة النحو العربي، إذ يمثّل حجر الأساس في عملية الاستدلال، حتى إنّ الأصول الأخرى لابدّ لها من مستند من السّماع، وذلك لأنّ المنطلق الأول للنحاة كان استقراء كلام العرب الفصيح ،

[1] – ينظر: خديجة الحديثي : المدارس النحوية ، ص 299.

[2] – السيوطي : الاقتراح، تح: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الصفا، القاهرة، مصر، 1990، ص 44.

فهذه الخطوة الأولى في الاستدلال، [1] وذلك لأنّه مستند إلى ذلك المعين الثر الذي لا ينقطع بكل أشكاله، سواء نصوص التنزيل أم كلام العرب وأشعارهم، [2] يقول أحد الباحثين: << من الطبيعي أن يكون النقل هو أقدم الأصول وجودا وأن يحاط بالاهتمام من قبل العلماء الأوائل إذ أنّ المنقول هو القاعدة الأساسية التي تنبني عليها القواعد فلا بدّ أن يسبق محاولات التقعيد، استقراء اللغة ومعرفة بأحوال الكلام العربي >> ، [3] يطلق ابن الأنباري على السّماع مصطلح النقل، ويقول في حدّه :<< النقل هو الكلام العرب الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حدّ القلة إلى حد الكثرة، فخرج عنه إذا ما جاء في كلام غير العرب من المولّدين، وما شذّ في كلامهم >> ، [4] و كتحليل لهذا التعريف نقول : إنّ هذا التعريف يتضمن حديثا عن شروط المنقول وهي:

- **العروبة:** اشترط ابن الأنباري العروبة في المنقول، وأخرج عنه ما جاء من المولّدين وما شذّ في كلامهم.
- **الفصاحة:** والمقصود بها الخلو من التنافر والغرابة ومخالفة القياس النحوي، والحمل على الأكثر، ومدارها كثرة الاستعمال، وما خالف الأكثر لغات.[5]
- **الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة :**

ذهب خالد بن سليمان بن مهنا الكندي في تعليقه على تعريف ابن الأنباري إلى أنّ: حدّ القلّة يقصد به الشّذوذ (ما شذّ في كلامهم)، وحدّ الكثرة، يعني المطّرد .[6]

---

[1] – ينظر: محمد سالم صالح: أصول النحو (دراسة في الفكر الأنباري) ، ص 151.

[2] – ينظر: صباح علاوي السامرائي: الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي، ص 223.

[3] – محمد سالم صالح: أصول النحو (دراسة في فكر الأنباري) ، ص 45.

[4] – ابن الأنباري: لمع الأدلة، ص 81.

[5] – ينظر : صالح بلعيد : في أصول النحو ، دار هومة، الجزائر، ط2، 2008، ص 34.

[6] – ينظر: خالد بن سليمان بن مهنا الكندي: بالتعليل النحوي في الدّرس اللّغوي القديم والحديث، دار الميسرة، عمّان ، الأردن، ط2، 2009، ص 26.

أمّا السيوطي في الاقتراح ، فذهب إلى تعريفه قائلا : << السماع وأعني به ما ثبت في كلام ما يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم ، وكلام نبيّه (صلى الله عليه وسلّم) ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين نظما ونثرا عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لابدّ في كلّ منها من الثّبوت>>.[1]

فالسيوطي هنا بعد أن ذكر شرط الفصاحة أشار إلى مصادر السّماع وهي القرآن الكريم، والحديث النّبوي وكلام العرب .

أولا: الاستقراء بين الاصطلاح والمفهوم :

1.الاستقراء لغة :

الاستقراء من الناحية اللّغوية يحمل معنى التتبع : << قروت الأرض إذا تتبعت ناسا بعد ناس، فأنا أقرّها والقرى مجرى الماء إلى الرياض، وجمعه قريان وأقراء، وتقول تقريت المياه إذا تتبعتها واستقريت فلانا : سألته أن يقريني >>.[2]

2. الاستقراء اصطلاحا :

أكثر المهتمين بتحديد هذا المصطلح هم "علماء الأصول" يعرّفه السّبكي << الاستقراء تتبع جزئيات كلّي ليثبت حكمها له >>.[3]

---

[1] – السيوطي : الاقتراح ، ص 51.

[2] – ابن منظور: لسان العرب، مادة (ق ر ا) 175/15.

[3] – السّبكي: جمع الجوامع في أصول الفقه، علّق عليه ووضع حواشيه : عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان ، ط2، 2003، ص 108.

أما علماء النحو فلم يتناولوا هذا المصطلح بالتعريف مكتفين بتعريف علم النحو،[1] يقول ابن السرّاج في كتابه: " الأصول " << النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلّمه كلام العرب ، وهو علم استخرجه المتقدّمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون فباستقراء كلام العرب >>.[2]

فمن خلال هذا التعريف نقول: إنّ الاستقراء عبارة عن المنهج أو الطريقة التي اتّبعها النّحاة في أخذهم المادة اللّغوية التي تستنبط منها القواعد.

ثانيا: أقسام الاستقراء:

ينقسم الاستقراء إلى قسمين: استقراء ناقص واستقراء تام.

1.الاستقراء التام:

وهو أن يستدلّ بكل الجزئيات وملاحظة الصّفات التي توجد مشتركة بينها جميعا، ثمّ تعميم الحكم بعد ذلك.[3]

2.الاستقراء النّاقص:[4]

---

[1] – ينظر: محمد بن عبد العزيز العمي ريري: الاستقراء الناقص وأثره في النّحو العربي، دار المعرفة الجامعية الأزاريطة ، 2007، ص 12.

[2] – ابن السرّاج: الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1996، 35/1.

[3] –ينظر: محمد عيد : الاستشهاد والاحتجاج باللغة ، عالم الكتب ، القاهرة ،مصر ، 1988، ص ص 150 151 وينظر : محمد عبد العزيز العميريري: الاستقراء الناقص وأثره في النحو العربي ، ص ص 12، 13.

[4] –الاستقراء الناقص هو الذي قام عليه النحو العربي، وقامت عليه الأحكام النحوية المستندة إلى الآراء والمسموعات أما الاستقراء التام فإنّ احتمال وجوده في النحو العربي إنما هو من الناحية النظرية لا التطبيقية. ينظر : محمد عبد العزيز العميريري: الاستقراء الناقص وأثره في النحو العربي، ص 17.

ويوصف بأنّه مجموعة من الأساليب والطّرق العلمية والعقلية، التي يستخدمها الباحث في الانتقال من عدد محدّد من الحالات الخاصّة إلى قانون أو قضية، يمكن التحقق من صدقها بتطبيقها على عدد لا حصر له من الحالات التي تشترك مع الأولى في خواصها وصفاتها النّوعية.[1]

ثالثا: عيّنة الاستقراء

1.القرآن الكريم وقراءاته:

أ. القرآن الكريم:

يعدّ القرآن أصل أساسي ورئيسي من أصول الاستشهاد في اللغة والنحو، بل يجمع العلماء على أنّه أوثق نصّ وأوضح أثر وصل إليهم ، حيث يعتبر المرجع الأول في التعقيد النّحوي واستنباط القواعد والاستدلال النّحوي إذ توفرت له من السّلامة التي لم تتوفر لأي نصّ لغوي آخر، بما وضعت له من ضوابط ووسائل علمية للحفاظ عليه [2] حيث << أكثر النحاة من الاحتجاج بالقرآن الكريم ، وكتبهم مملوءة بالشواهد القرآنية التي احتجّوا بها على صحة قواعدهم النحوية، يستوي في ذلك النحاة جميعا البصريين و الكوفيين>>،[3] لكن هناك اختلاف بين علماء البصرة وعلماء الكوفة في طريقة الاستدلال بالقرآن الكريم في تقعيد القاعدة أو بناء الحكم فلجأوا إلى التأويل والتخريج، [4] أما << الكوفيون فكانوا أوسع أنفا في مجال القرآن والاستشهاد به من البصريين، فقبلوا كل ما

---

[1] – ينظر: محمد عيد : الاستشهاد والاحتجاج باللغة ، ص ص 150، 151. وينظر: محمد عبد العزيز العميريني : الاستقراء الناقص وأثره في النحو العربي ، ص ص12،13.

[2] – ينظر : محمد سالم صالح : أصول النحو (دراسة في فكر الأنباري)، ص 167.

[3] – محمد عبد العزيز العميريني : الاستقراء الناقص وأثره في الدراسات النحوية ، ص 755.

[4] – ينظر : عبد العال سالم مكرم : القرآن الكريم وأثره في الدّراسات النّحوية ، مؤسسة علي جراح الصباح ، الكويت ، ط 2 ، 1978، ص 112.

جاء من القرآن الكريم مؤثرين في أحايين كثيرة عدم التأويل والتخريج والأخذ بظواهر الآيات>>.[1]

الاستدلال بالقرآن الكريم في "شرح المفصل":

ابن يعيش* شأنه شأن النّحاة السابقين استدلّ بآيات القرآن الكريم على إبرام أحكامه و أكثر منها حيث بلغت الآيات القرآنية المستدل بها ألفا ومائتين وواحد وعشرين (1221)[2] آية قرآنية من بين هذه الآيات التي استدل بها:

-جواز حذف حرف النّداء :

استدلّ ابن يعيش على جواز حذف حرف النّداء [3] بقوله تعالى:﴿يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَاۚ﴾ ،[4] وقوله تعالى:﴿ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾[5].

---

[1] – ، عبد العال سالم مكرم : القرآن الكريم وأثره في الدّراسات النّحوية، ص 124.

*ابن يعيش : هو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السّرايا بن محمد الموصلي الأصل الحلبي المولد والمنشأ، الملقب بمرفق الدين النحوي والمعروف بـ"ابن الصائغ" ، نحوي لغوي ولد ابن يعيش في الثالث من رمضان عام(553هـ) رحل إلى حلب في صدر عمره قاصد بغداد، ليحضر مجلس أبي البركات الأنباري، ومجالس علماء بغداد آنذاك فلما وصل إلى الموصل بلغه خبر وفاته، فأقام بالموصل مدّة مديدة، يدرس الحديث ثم عاد إلى حلب وقف حياته على التدريس، توفي ابن يعيش في حلب في الخامس والعشرين من جمادى الأولى(643هـ). ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل ، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط 1، 23/1.

[2] – اعتمد في الإحصاء على ما قدّمه إميل بديع يعقوب في فهرسة شرح المفصل لابن يعيش. ينظر : ابن يعيش : شرح المفصل 5/6-62.

[3] – ينظر: ابن يعيش : شرح المفصل 362/1.

[4] –يوسف : 29.

[5] –يوسف : 101.

-حذف المفعول به:

قد يحذف المفعول به وهو مراد لضرب من التخفيف وهو في حكم المنطوق نحو قوله تعالى :﴿ٱللَّهُ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقۡدِرُۚ ﴾ ،[1]

وقوله : ﴿لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَۚ ﴾[2] فكل هذا أعلى إرادة الهاء.[3]

-جواز حذف جواب لو:

والشاهد في قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ أَنَّ قُرۡءَانٗا سُيِّرَتۡ بِهِ ٱلۡجِبَالُ أَوۡ قُطِّعَتۡ بِهِ ٱلۡأَرۡضُ أَوۡ كُلِّمَ بِهِ ٱلۡمَوۡتَىٰۗ بَل لِّلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ جَمِيعًاۗ ﴾[4] فلم يأت لـ "لو " بجواب والتقدير لكان هذا القرآن.[5]

-جواز تعدّد الخبر:

استدلّ ابن يعيش على جواز تعدّد الخبر، [6] بقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ ١٤ ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ ١٥ فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ ١٦ ﴾.[7]

---

[1] – الرعد : 26.

[2] – هود: 43.

[3] – ينظر : ابن يعيش : شرح المفصل 419/1.

[4] – الرعد : 31.

[5] – ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل 118/5.

[6] – ينظر : المصدر نفسه 250/1.

[7] البروج : 14-16.

ب.القراءات القرآنية:

لقد كان أهمّ باعث لنشأة النحو العربي هو صون النّص القرآني من شوائب اللّحن [1] ونحن عندما نتساءل عن موقف النّحاة من الاحتجاج بالقرآن << لا نقصد به ذلك النّص الكلي الموحّد الذي نزل به الوحي لأنه لو قصد به ذلك النص لما كان لأحد أن يجادل في الاحتجاج بآية واحدة منه، ولا أن يخضعه لأقيسه، وإنما المقصود عدد من القراءات التي يكون بين إحداها والأخرى خلاف في صوت، أو لفظ، أو تركيب نحوي، لآية من آيات القرآن >>.[2]

ولهذه القراءة شروط تعتبر كضوابط للقراءة الصحيحة وهي:

1-صفة السند إلى الرسول(صلى الله عليه وسلم).

2- موافقتها رسم المصحف .

3- موافقتها وجها من وجوه العربية .[3]

<< فإن اختل الشرط الأول كانت قراءة باطلة، وإذا اختل الشرط الثاني كانت القراءة شاذة، وإذا اختل الشرط الثالث كانت القراءة ضعيفة، وعلى هذا فلا تبطل القراءة إلا باختلال السند>>.[4]

---

[1] -ينظر: سعيد جاسم الزبيدي: القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، دار الشروق، عمان،الأردن، ط 1، 1997، ص 81.

[2] - محمد سالم صالح: أصول النحو (دراسة في فكر الأنباري)، ص 167.

[3] - سعيد الأفغاني: أصول النحو، مديرية المطبوعات الجامعية، 1994، ص ص 29، 30.

[4] - محمد سالم صالح : أصول النحو (دراسة في فكر الأنباري)، ص 168.

وهذه الشروط التي اتفقت عليها كلمة الأمة لم تمنع عددا من النّحويين إلى أن تأخذهم صرامة الأحكام والقواعد النحوية مأخذا بعيدا في الجرأة على تلحين القراء [1] على الرّغم من تصريح سيبويه بكون القراءة << لا تخالف لأن القراءة سنّة >>[2]، إلا أنّ هذا لم يمنع النحاة أن يقفوا من القراءات موقفا مخالفا لها، فلم يتّخذوها أصلا يبنون عليها قواعدهم، بل اعتمدوا طائفة، وتأولوا لطائفة منها وجوها تتفق ومذاهبهم في العربية وحكموا القياس في طائفة ثالثة، وذلك بسبب القواعد الصّارمة التي أعطاها النّحويون هالة من القداسة متجاوزين في أكثر من موضع للواقع اللّغوي المنطوق، بالإضافة إلى عدم الإحاطة باللّهجات العربية إحاطة تمكنهم من إرجاع القراءات إلى أصلها في لهجات العرب جعلتهم يلحّنون بعض القراءات ويتهّمونها بالشذّود.[3]

ويمكن تقسيم النّحاة إزاء الاستشهاد بالقرءات القرآنية قسمين :

القسم الأول:

قسم محايد: بمعنى أنّه لم يقف من القراءات القرآنية موقف المعارضة والردّ والتضعيف، ومن هؤلاء : " الخليل ابن أحمد "، " الزجاجي " ، " ابن السرافي " ، " أحمد بن فارس ".[4]

---

[1] –ينظر : صباح علاوي السامرائي : الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي ، ص 71.

[2]– سيبويه: الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 1988،1/148.

[3] – ينظر سعيد جاسم الزبيدي : القياس في النحو العربي نشأته وتطوره ، ص 81.

[4] – محمد السيّد أحمد عزوز : موقف اللّغويين من القراءات القرآنية الشاذة ، عالم الكتب ، بيروت ،لبنان ، ط 1، 2001، ص 41.

القسم الثاني:

وهم غالبية اللّغويين فهم في أحيان كثيرة يتصدون للقراءات الشاذة ويخطّؤونها حينا ويضعّفونها حينا آخر، ويؤيّدونها حينا ثالث، أو يردّونها مرة أخرى، ومن هؤلاء سيبويه والفراء، والأخفش والزجاج والمبرد ...إلخ .[1]

بعد أن عرضنا لمواقف النّحاة من القراءات نحاول التعرف على مدى اعتماد ابن يعيش على القراءات القرآنية كمادة يستدل بها على الأحكام.

الاستدلال بالقراءات القرآنية في كتاب"شرح المفصل":

ما لاحظناه من كتاب " شرح المفصل " ندرة القراءات القرآنية الشاذة المستدل بها على الأحكام، فالقراءات الموجودة في "شرح المفصل" ردّ ابن يعيش بعضها لأنها خالفت قياسا من قياساته، لذا أطلق عليها أحكام الرّد المختلفة منها وصف القراءة الشاذّة بالغرابة[2] أو تضعيف هذه القراءة[3] أو نعتها بالقلة [4]والبعض الآخر وجّهه.[5]

نأخذ مثالا عن استدلال ابن يعيش بالقراءة الشاذة.

---

[1] – ينظر: محمد السيّد أحمد عزوز : موقف اللّغويين من القراءات القرآنية الشاذة، ص 41.

[2] – ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل، 206/2–210.

[3] – ينظر: المصدر نفسه، 334/1.

[4] – ينظر: المصدر نفسه، 122/2.

[5] –ينظر: المصدر نفسه، 71/2. وينظر المصدر نفسه، 349/1. وينظر المصدر نفسه، 388/1. وينظر: المصدر نفسه،328/1. وينظر المصدر نفسه، 357/2. وينظر: المصدر نفسه، 160/5.

-جواز تقدّم خبر كان عليها :

استدل ابن يعيش على جواز تقديم خبر كان بالقراءة القرآنية ﴿ وَبَـٰطِلٌ مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾[1] في قراءة من نصب،[2] ففي هذه الآية دليل على جواز تقديم خبر " كان " عليها لأنّك قدّمت معمول الخبر؛ لأن " ما" زائدة للتأكيد على حدّها.[3]

2.الاستدلال بالحديث النبوي الشريف :

لقد كان تعريف السّيوطي للسّماع [4] إشارة إلى مصادره الثلاثة، وهي القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكلام العرب، فكل هذه الثلاثة يعدّ مصدرا للاستدلال النحوي << [لكن] إذا اطلعنا على كتب النحاة المتقدمين ألفيناهم يستمدّون معظم شواهدهم التي يستنبطون منها أصولهم، القرآن الكريم بقراءاته وكلام العرب، شعرا ونثرا، وأما شواهدهم من الحديث النبوي فهي قليلة جدّا إذا ما قيست بما استدلّوا به من القرآن الكريم وكلام العرب >>،[5] فالنحاة المتقدّمون غضوا الطّرف عن موضوع مناقشة الاستدلال بالحديث النبوي الشريف، هذا الأخير الذي يعتبر أصحّ نص بعد القرآن الكريم متقدّما في فصاحته على كلام العرب شعرا ونثرا ، [6] << ويكفي الدّلالة على انصراف النّحاة الأوائل عن الاستشهاد بالحديث النّبوي ما فعله سيبويه في كتابه الذي يدلّ في الوقت نفسه عن موقف

---

[1] – الأعراف : 139.

[2] – قراءة النصب هي قراءة أبيّ وابن مسعود : ينظر : ابن جنّي : المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تح : علي النجدي ناصف وآخرون ، القاهرة ، مصر ، 1994، ص 320.

[3] – ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل،345/4.

[4] – ينظر: ص10.

[5] – حسن محمود هنداوي: إثبات الأحكام النحوية بالأحاديث النبوية ، مجلة بحوث ودراسات كلية التربية الأساسية لدولة الكويت، الكويت ع30، د س، ص 172.

[6] – ينظر: محمد سالم صالح : أصول النحو (دراسة لفكر الأنباري) ، ص 235.

شيوخه من الحديث ، كما يدلّ على المسار الذي سارت عليه الدّراسات النّحوية من بعده فقد استشهد سيبويه بالحديث النّبوي في سبعة مواضع فقط في كتابه وهو على ذلك لم يقبلها مصدرا للاحتجاج ، بل يذكر الحديث في تلك المواضع غالبا للاستئناس أو تقوية شاهد آخر وهو لا يرفع الحديث في تلك المواضع إلى الرسول (صلى الله عليه وسلّم)، فهو يورد الحديث وكأنه صادر من العرب الذين يحتجّ بكلامهم >>.[1]

فقضية الاستدلال بالحديث النبوي الشريف أثيرت فيما بعد، [2] حيث قام خلاف كبير بين علماء اللّغة والنحو وحتى علماء الحديث ذلك فيما يتعلق بالاستشهاد به على إثبات القواعد النّحوية العامة للغة العربية.[3]

وانقسم النّحاة إزاء هذه القضية إلى ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: مذهب المجوّزين

لم تثر قضية الاستدلال بالحديث النبوي الشريف في كتب النّحاة ابتداءا من كتاب سيبويه حتى مؤلفات ابن مالك اعتراضا ، ولم تبرز فكرة الاستشهاد بالحديث الشريف موضوعا للمناقشة والبحث ، [4] وظل الأمر كذلك حتى أثارها النحاة المتأخّرون في القرن السّابع الهجري، وذلك حين نشأ جيل جديد من النحاة يعتمد على الحديث النبوي ويجيز الاحتجاج به مطلقا[5]، على رأس هؤلاء "ابن مالك" الذي أفرط بالاستدلال بالحديث النبوي الشريف وتبعه في ذلك "ابن هشام" و"ابن خروف"، حيث أجاز هؤلاء الاحتجاج بالحديث

---

[1] – ينظر: محمد سالم صالح : أصول النحو (دراسة لفكر الأنباري)، ص236.

[2] – ينظر: سعيد جاسم الزبيدي : القياس في النحو العربي نشأته وتطوره ، ص 98.

[3] – ينظر: أبو بكر رزقي : حجية الحديث النبوي الشريف في الدرس النحوي بين القدماء والمعاصرين ، مجلة المخبر ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ع 5، 2009، ص 1.

[4] –ينظر: سعيد جاسم الزربيدي : القياس في النحو العربي نشأته وتطوره ، ص 98.

[5] – ينظر: محمد سالم صالح : أصول النحو (دراسة لفكر الأنباري) ، ص 235.

في اللغة وعدّوه أصلا من الأصول التي يرجع إليها في إثبات الأحكام،[1] ويستند هؤلاء إلى الإجماع على أنّه (صلى الله عليه وسلم) أفصح العرب لهجة.[2]

مذهب المانعين

وتمثل هذه الجماعة الحسن علي بن محمد الإشبيلي المعروف بـ" ابن الضائع" وأثير الدّين محمد بن يوسف المعروف بـ" أبي حيّان" [3] ، ويعود رفضهم حجية الحديث النبوي الشريف إلى الأسباب التالية :

أنّ الأحاديث لم تنقل كما سمعت من النبيّ(صلّى الله عليه وسلّم) وإنّما رويت بالمعنى:

لقد كان تجويز رواية الحديث بالمعنى سببا في رفض هؤلاء الاستدلال بالحديث النبوي الشريف وجعله مصدرا تستقى منه القواعد والأحكام، وفي هذا يقول أبو الحسن الضائع في شرح الجمل << تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه، وغيره الاستشهاد به على إثبات اللّغة بالحديث واعتمدوا في ذلك على القرآن الكريم، وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان أولى في إثبات فصيح اللّغة كلام النبي (صلى الله عليه وسلّم) >>.[4]

---

[1] – ينظر : محمد الخضر حسين : دراسات في العربية وتاريخها ، المكتب الإسلامي ، دمشق ، سوريا ، ط 2، 1960، ص 168.

[2] – ينظر : المرجع نفسه ، ص 169.

[3] –ينظر محمد الخضر حسين : دراسات في العربية وتاريخها ، ص 68.

[4] – السيوطي : الاقتراح ، ص 57.

لقد فسّر أبو الحسن الضائع سبب ترك سيبويه وغيره الاستدلال بالحديث النبوي الشريف ، ذلك أنّ الحديث روي بالمعنى ولولا ذلك لكان الأولى في إثبات القواعد كلام النبي (صلى الله عليه وسلم) .[1]

أنّ أئمة النحو المتقدمين من المصرين لم يحتجوا بشيء منه:

لقد أورد "أبو حيّان " في شرح التسهيل << قد أكثر هذا المصنّف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره >>.[2]

وقوع اللّحن كثيرا فيما روي من الحديث :[3]

---

[1] – لقد ردّ المجوّزون حجية الحديث النبوي الشريف هذا الرأي ، وذلك أن تجويز المحدثين والفقهاء والأصوليين رواية الحديث بالمعنى كان مقيّدا ، وذلك أنّهم اشترطوا لذلك أن يكون الراوي على علم بما يغيّر المعنى أو ينقضه، وأن يكون محيطا بمواضع الألفاظ والذي نستفيده من حقائق التاريخ أن قسما كبيرا من الأحاديث دوّنه رجال يحتج بأقوالهم في العربية وأنّ كثيرا من الرواة كانوا يكتبون الأحاديث عند سماعها، وذلك ما ساعد على روايتها بألفاظها، فيضاف إلى هذا وذاك إلى ما وقع من التشدّد في رواية الحديث بالمعنى، وما عرف من احتياط أئمة الحديث وتحرّيهم في الرّواية فيحصل الظن الكافي لرجحان أن تكون الأحاديث المدونة في الصدر الأول مروية بألفاظها ممن يحتج بكلامه، ينظر: محمد الخضر الحسين: دراسات في العربية وتاريخها ، ص ص 170، 171.

[2] – السيوطي : الاقتراح ، ص 55.وقد ردّ هذا السبب أيضا من طرف المجوّزين ذلك أنّ دواوين الحديث لم تكن مشتهرة في ذلك العهد، ولم يتناولها علماء العربية كما كانوا يتناولون القرآن الكريم، وإنما إشتهرت دواوينه ، ووصلت إلى أيدي جمهور أهل العلم من بعد فإن سلّمنا عدم احتجاجهم بالحديث فلعدم انتشاره بينهم لا لأنهم يمنعون الاحتجاج به . ينظر: محمد الخضر حسين ، دراسات في العربية وتاريخها ، ص 176.

[3] –وأجاب المجيزون عن هذا: بأن كثيرا ممن يروى أنه لحن فقد ظهر له وجه من الصحة ، فكثيرا ما نرى ألفاظا من الحديث ينكرها بعض اللغويين ، فيأتي لغوي آخر فيذكر لها وجها مقبولا أو يسوق عليها شاهدا صحيحا ، ينظر محمد الخضر حسين : دراسات في العربية وتاريخها ، ص ص 175، 176.

وذلك أنّ كثيرا من الرّواة كانوا غير عرب بالطّبع ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النّحو .[1]

المذهب الثالث : مذهب المتوسطين :

وهو اتجاه يتوسط بين المنع والتجويز ويمثّله " أبو إسحاق الشاطبي " (790هـ) و " السيوطي (911 هـ) إذ توسّط هؤلاء بين الفريقين << فأوضح بتوسطه الجوانب الغائبة عنهما >>.[2]

يذهب الشاطبي بعد أن أنكر على النحويين استشهادهم بأجلاف العرب وسفهائهم وتركهم الاستدلال بالأحاديث النبوية بحجة أنّ الحديث روي بالمعنى [3] إلى تقسيم الحديث النبوي إلى قسمين: قسم يصحّ الاستشهاد به، وقسم لا يصّح الاستشهاد به، وهذا ما أوضحه في قوله في " شرح الألفية " << أمّا الحديث فعلى قسمين : قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه ، فهذا لا يقع به عند أهل اللّسان، وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته (صلّى الله عليه وسلّم) ككتابه لهمذان وكتابه لوائل بن حجر والأمثال النبوية، فهذا يصحّ الاستشهاد به في العربية >>.[4]

أمّا "السيوطي" أيضا فقد وضعنا بين المانعين والمجوّزين لأنّه لا يقول بالمنع بإطلاق ولا بالجواز بإطلاق، [5] وهذا يتّضح في قوله:<< وأمّا كلامه (صلى الله عليه وسلم)، فيستدلّ منه بما ثبت أنه قاله عن اللّفظ المرويٍّ، وذلك نادرا جدّا، وإنّما يوجد في الأحاديث القصار على قلّة أيضا فلأن غالب الأحاديث مروي بالمعنى وقد تداولتها الأعاجم

---

[1] – ينظر : السيوطي : الاقتراح ، ص 57.

[2] – ينظر : سعيد جاسم الزبيدي : القياس في النحو العربي نشأته وتطوره ، ص 98.

[3] – محمد حسن عبد العزيز: القياس في اللّغة العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط1، 1955، ص 90.

[4] – المرجع نفسه ، ص 90.

[5] – المرجع نفسه ،ص 91.

والمولدون قبل تدوينها فرورها بما أدّت إليه عباراتهم فزادوا ونقّصوا وقدّموا وأخرّوا وأبدلوا ألفاظا بألفاظ ولهذا ترى للحديث الواحد في القصة الواحدة مرويا على أوجه شتى بعبارات مختلفة ومن ثمّ أنكر "ابن مالك" إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث >>.[1]

بعد عرضنا لمواقف النّحاة من الاستدلال بالحديث النبوي الشريف وقولنا: إنّ البعض قبل الاستدلال به مطلقا ورفض الآخر الاستدلال به مطلقا لأسباب، وتوسط طرف ثالث بين المذهبين، نطرح تساؤلا هنا، أين يمكن أن يصنّف ابن يعيش من خلال كتابه شرح المفصّل من بين هؤلاء ؟ وهذا ما سنحاول الإجابة عليه في الآتي:

الاستدلال بالحديث النبوي في شرح المفصل :

بلغت الأحاديث النبوية الواردة في شرح المفصل خمسة وثلاثين (35)[2] حديثا نبويا شريفا، ولم ترد كل هذه الأحاديث للاستدلال على الأحكام النّحوية بل وظّف الشارح خمسة عشر (15) حديثا للاستدلال الصّرفي ، وتسعة (9) أحاديث استعان بها ابن يعيش لشرح بعض المفردات لّغويا.

-جواز حذف الصفة:

يذهب ابن يعيش إلى القول: << إنّ الصفة قد تحذف عند قوة دلالة الحال عليها>> [3] مستدلا بقوله (صلى الله عليه وسلم): << لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد>> والمراد لا صلاة كاملة أو تامة.[4]

---

[1] -السيوطي : الاقتراح ، ص 55.

[2] – اعتمد في الإحصاء على ما قدّمه بديع يعقوب في فهرسة شرح المفصل لابن يعيش ، ينظر : ابن يعيش : شرح المفصل 6/63-65.

[3] – ينظر : ابن يعيش : شرح المفصل 2/257.

[4]- ينظر: المصدر نفسه، 2/257.

-إضمار المصدر:

في قوله (صلى الله عليه وسلّم): [واجعله الوارث منا] فالهاء في " اجعله" ضمير المصدر أضمر لتقدم ذكر الفعل، والفعل دال على مصدره، والتقرير، واجعل الجَعل الوارث منّا.[1]

-التأكيد اللفظي:

أورد الشارح قوله (صلّى الله عليه وسلّم): [فهي خِداج فهي خِداج] والشاهد في تكرير الجملة ...فهي خداج حيث أكّدها بالجملة الثانية وهنا تأكيد لفظي حيث أكّد الجملة بأسرها.[2]

-جزم الفعل المضارع بلام الأمر :

وقد استدلّ ابن يعيش على جزم الفعل المضارع بلام الأمر بقوله (صلى الله عليه وسلم): [لتأخذوا مصافكم].[3]

3.كلام العرب (شعرا ونثرا):

1- الشعر: يعدّ كلام العرب مادة النحاة في استنباط القواعد وتقرير الأحكام، وهو بقسميه المنظوم والمنثور حجة النّحويين في قياسهم [4] ،<< فلقد أولاه النّحاة اهتماما خاصا واعتبروه الدّعامة الأولى لهم، وذلك لما في الشعر من مكانة عظيمة في نفوس العرب فقد جعلوه ديوانهم، وسجّل بطولاتهم وأيامهم، وكانوا يحفظونه ويتدارسونه فيما بينهم، كما كانوا

---

[1] - ينظر: ابن يعيش : شرح المفصل 306،307/1.

[2] - المصدر نفسه، 220/2.

[3]- ينظر: المصدر نفسه، 263/4.

[4] - ينظر: محمد حسين عبد العزيز : القياس في اللغة العربية، ص 100.

في بعض الأحيان يفسرون به ما أشكل عليهم من غريب القرآن ، مما يدلّ على مكانة الشعر في نفوس العرب حتى بعد الإسلام >>، [1] وقد كان اعتماد النحاة واللّغويين على الشعر أكثر من اعتمادهم على النثر، فقد وجدوا حين أرادوا أن يقعدوا العربية ،ويحفظوا ألفاظها قدرا كبيرا محفوظا يقول ابن رشيق في العمدة : << ما تكلمت به العرب من جيّد المنثور أكثر ما تكلمت به من جيد الموزون فلم يحفظ من جيد المنثور عشره ولا ضاع من جيد الموزون عشره >>.[2]

ما يستشهد به من الشعر :

على الرّغم من المكانة العظيمة التي حظي بها الشعر عند النحاة وجعله منهلا ينهلون منه أحكامهم إلا أنّهم لم يأخذوا بالشعر على الإطلاق، حيث كانت الفصاحة هي الفيصل في القبول أو الرّفض لذا قسم الشّعراء إلى طبقات متفاوتة في الفصاحة، وعليه تفاوت الأخذ بشواهدها وهذه الطبقات هي كالآتي :

طبقتان يستشهد بشعرها مطلقا، وهما:

أ.**الطبقة الأولى:** الشعراء الجاهليون، وهم شعراء قبل الإسلام: كامرئ القيس والأعشى .

ب.**الطبقة الثانية:** المخضرمون وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كلبيد وحسّان بن ثابت.

-طبقة يصح الاستشهاد بها وهي:

طبقة المتقدّمين : ويقال لهم الإسلاميون، وهم الذين أدركوا الإسلام كجرير والفرزدق.

---

[1] -موزة المقبالي : أحكام الوجوب في كتاب سيبويه ، الانتشار العربي ، بيروت ، لبنان ، ط2، 2009، ص 36.

[2] – ينظر : البغدادي : خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تح: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي القاهرة ، مصر ، د س ،5/1 نقلا عن ابن رشيق العمدة في محاسن الشعر ونقده ، تح: محمد محي الدين عبد الحميد دار الجيل، بيروت ، لبنان ، ط1، 1981، 5/1.

-طبقة لا يستشهد بشعرها مطلقا:

المولّدون : ويقال لهم المحدثون، وهم من بعدهم زمانا كبشار بن برد وأبو نواس [1] ،ونقل ثعلب عن الأصمعي أنّه قال، ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة وهو آخر الحجج وتوفي ابن هرمة بعد الخمسين ومائة ، وهو من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية. [2]

2-النثر:

لقد اتّبع النحاة أثناء دراستهم لكلام العرب عن الدراسة الوصفية للواقع اللّغوي فقاموا من خلالها بالحصر والتّتبع، ثم لخّصوا ما استنبطوه من قواعد نحوية؛ [3] والنثر باعتباره الشقّ الثاني من كلام العرب ، شكل مصدرا مهمّا للنحاة في بناء قواعدهم ، وهو لا يقلّ أهميّة عن الشعر ، وينقسم النثر إلى قسمين[4] :

القسم الأول : الكلام العادي : المستخدم بصفة يومية .

القسم الثاني : النثر الأدبي المتمثل في الخطب والرسائل والحكم والأمثال .

وقد اعتمد النحاة كثيرا على الاستدلال بالنثر بشقيه الكلام العادي والنثر الأدبي، [5] والنثر شأنه شأن الشعر فقد وضع النحاة ضوابط زمانية للمادة النثرية المستشهد بها، حيث قبل النحاة الاحتجاج بأقوال عرب الجاهلية وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني، سواء سكنوا الحضر أم البادية، ثم الفترة ما بين منتصف القرن الثاني والرّابع فيفرق النحاة بين المنقول عن أهل البدو والمنقول عن أهل الحضر، حيث نظر النحاة إلى

---

[1] – ينظر : البغدادي : خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب 6/1.

[2] – مصطفى صادق الرافعي : تاريخ آداب العرب، مكتبة الإيمان، المنصورة ، مصر، د س ، 303/1.

[3] – ينظر محمد بن عبد العزيز العميريني ، الاستقراء الناقص وأثره في النحو العربي ، ص 24.

[4] – ينظر : موزة المقبالي : أحكام الوجوب في كتاب سيبويه ، ص 44.

[5] – ينظر : المرجع نفسه ، ص 44.

المنقول فما كان عن أهل البادية قبلوه وجعلوه حجة لهم في اللغة، وإن كان عن أهل الحضر رفضوه .[1]

وعلة ذلك كما يذهب ابن جني في الخصائص « ما عرض للغات الحاضرة و أهل المدر من الاختلال والفساد والخطل ولو علم أن أهل المدينة باقون على فصاحتهم ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر ».[2]

قيام الاستقراء على نصوص قبائل معينة (الضابط المكاني)[3]

قام النحو العربي في مرحلة الاستقراء على أخذ عينة لغوية متنوعة من لسان العرب وفق منهج مؤطر بزمان و مكان،فلا يمكن أخذ العينة اللغوية اعتباطا من أي قبيلة عربية بغض النظر عن المكان الذي تسكن فيه من جزيرة العرب ،[4] <<[لذا] قصر النحاة أخذهم اللغة على قبائل معينة رأوها سلمت من الاختلاط بالأعاجم واللحن وأنها أكثر فصاحة من غيرها >>[5] فشرط الفصاحة كان سببا في تحديد النحاة لست قبائل رأوا أنها أقرب إلى الفصاحة وهي : قيس وتميم، وأسد، وهذيل، وكنانة، وبعض الطائيين يقول السيوطي في

---

[1] – محمد سالم صالح : أصول النحو (دراسة في فكر الأنباري) ص 252.

[2]– ابن جني : الخصائص ، تح : عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط2، 2002، 393/1.

[3]– هذا بالنسبة للبصريين، أما الكوفيين فقد اعتمدوا على القبائل التي اعتمد عليها البصريون ن واعتمدوا على لغات أخرى أبى البصريون الاستشهاد بها، وهي لهجات سكان الأرياف الذين وثقوا بهم كأعراب سواد الكوفة من بني تميم وأسد وأعراب سواد بغداد ، من أعراب الحطمة الذين غلط البصريون لغتهم ولحّنوهم واتهموا الكسائي بأنّه أفسد ما كان أخذه من البصرة إذ وثق بهم وأخذ عنهم وأحتج على سيبويه في المناظرة التي جرت بينهما بلغاتهم ، خديجة الحديثي : الشاهد وأصول النحو ، مطبوعات جامعة الكويت ، 1974، ص 81.

[4]– ينظر: حسن خميس الملخ : التفكير العلمي في النحو العربي ، دار الشروق ، عمان ، الأردن ، ط 1، 2002، ص21.

[5]– محمد سالم صالح : أصول النحو (دراسة في فكر الأنباري) ، ص 254.

"الاقتراح "، ناقلا لنا نص "الفارابي" «و الذين نقلت عنهم العربية وبهم اقتدى، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس، وتميم، وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عندهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب، وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل، وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا من سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم »[1]

كان حديثنا فيما سبق يخص استقراءات النحاة في عصر الاحتجاج، فبعد تحديدنا لمدى اعتماد النحاة الأوائل على الشعر والنثر كمادتين تستقى منهما الشواهد، هذه الأخيرة التي يؤخذ بها للاستدلال على الأحكام وفرض شروط صارمة (زمانية ومكانية) للأخذ بهذه العينة، لكن بعد هذه الفترة فقد الرّكن الهام لتحقيق الاستقراء وهو جفاف مادة الدراسة فالتف الدارسون إلى الوراء يبحثون النتائج التي توصل إليها النحاة من قبل [2] بالعودة إلى عينة الاستقراء لاختبار أحكامها ونتائجها لأنها أولا ليست مطلقة، وثانيا قابلة للتطوير والتعديل.[3]

من بين النحاة المتأخرين "ابن يعيش" في كتابه "شرح المفصل"، حيث اعتمد في استدلالاته على الأحكام والشواهد التي توصل إليها النحاة قبله.

---

[1] – السيوطي : الاقتراح ، ص 59.

[2] – ينظر : محمد عيد: الاستشهاد والاحتجاج باللغة ، ص 150.

[3] – ينظر حسن خميس الملخ : التفكير العلمي في النحو العربي ، ص 22.

الشاهد الشعري في شرح المفصل:

كثرت الشواهد الشعرية في شرح المفصل، كثرة الأحكام، فمن خلال احصائنا لهذه الشواهد وجدنا أنها تصل إلى(1457)[1] بيتا شعريا، فلا نكاد نجد حكما نحويا إلا وهو مقرون ببيت شعري يستدل به أو بيتين، وكأمثلة على هذه الشواهد :

-جواز تعدّد الخبر

استدّل ابن يعيش على جواز تعدد خبر المبتدأ بقوله:

مَنْ يَكُنْ ذَابِت فَهَذَا بِتِي مُقَيَّظُ مُصَيّفُ مُشَتِّي

والشاهد فيه(مقيّظ) خبر أول لمبتدأ محذوف تقدير هو، (مصيّف) خبر ثاني لمبتدأ محذوف "هو"، (مشتّي) خبر ثالث للمبتدأ المحذوف.[2]

-الصفة النكرة إذا قدّمت تنصب على الحال:

يذهب الشارح إلى القول: << إن قدمت صفة النكرة نصبتها على الحال، وذلك لامتناع جواز تقديم الصفة على الموصوف >>[3]، مستشهدا ببيت لكثير عزّة

لِعِزَّةَ مُوحِشَا طَلَلُ قَدِيمُ عفَاهُ كُلَ أَسْحَمَ مُسْتَدِيمُ.[4]

والشاهد فيه تقديم موحشا على الطلل ونصبه على الحال.

---

[1] – اعتمد في الإحصاء على ما قدّمه إميل بديع يعقوب في فهرسة شرح المفصل لابن يعيش ، ينظر : شرح المفصل، 71/6-136.

[2] – ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل 249/1.

[3] – ينظر : المصدر نفسه 21/2.

[4] – كثير عزة : ديوان كثير عزة ، جمعه وشرحه : إحسان عباس ، دار الثقافة ن بيروت ، لبنان ، 1971، ص536.

-حذف حرف النّداء:

استدلّ ابن يعيش على جواز حذف حرف النّداء ببيت لحسّان بن ثابت:

حَارِ بْنِ كَعْبٍ أَلاَ أَحْلاَمَ تَزْجُرُكُمْ عَنِي وَأَنْتُمْ مِنَ الجُوفِ الجَمَاخِيرِ[1]

والشاهد هنا [حارِ]، والأصل: يا حارثُ، فحذف حرف النّداء ورخّم المنادى.[2]

-وقوع الجملة حالا :

استدل ابن يعيش على وقوع الجملة حالا ببيت شعري لامرئ القيس:

وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وَكَنَاتِهَا بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوَابِدِ هَيْكَلِ[3]

فموضع الشاهد أنّه جعل الجملة التي هي " والطير في وكناتها " حالا مع خلوّها من عائد إلى صاحب الحال اكتفاء بربط الواو؛ فهذه الواو وما بعدها في موضع نصب على الحال ما قبلها من العوامل التي يجوز بها نصب الحال.[4]

-حذف اسم " لا " النافية للجنس :

ذهب ابن يعيش إلى القول:<< اعلم أنّه قد حذفو اسم " لا " النافية كما حذفوا الخبر، فقالو: "لا عليك"، والمراد: "لا بأس عليك "، [5] بعد أن استدل ابن يعيش بكلام العرب على حذف اسم " لا " النافية للجنس أضاف بيتا شعريا يقوى به استدلاله:

---

[1] – حسان بن ثابت :ديوان حسان بن ثابت، تح : وليد عرفات ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ،2006، ص 101.

[2] – ينظر : ابن يعيش : شرح المفصل 361/1.

[3] –امرؤ القيس :ديوان امرئ القيس ، ضبطه ونقحه : مصطفى عبد الشافي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط5، 2003، ص 118.

[4] – ينظر ابن يعيش : شرح المفصل 25/2.

[5] – المصدر نفسه 117/2.

وَيَلُمْهَا فِي هَوَاءِ الجَوِ طَالِبَةَ وَلاَ كَهَذَا الذِي فِي الأَرْضِ مَطْلُوبُ.[1]

والشاهد فيه قوله : " ولا كهذا الذي "... حيث حذف اسم " لا" والتقدير: " لا شيء كهذا الذي في الأرض ".

الشاهد النثري في شرح المفصّل :

والشاهد النثري في شرح المفصل كثير شأنه شأن الشّعر، حيث أكثر ابن يعيش من الاستدلال بكلام العرب العادي إضافة إلى اثنين وتسعين (92) مثلا، وكأمثلة على بعض استدلالاته بالشواهد النثرية.[2]

- جواز حذف جواب لو:

أورد الشارح المثل القائل: " لو ذات سوار لطمتني "[3] كشاهد على جواز حذف جواب لو، ففي هذا المثل لم يؤتى بالجواب، إذ المراد لانتصفت، وذلك كلّه للعلم به.[4]

-حذف العامل

استدلّ الشارح على حذف العامل بالمثل القائل: " اللهمّ ضبعا وذئبا "[5]

---

[1] – امرئ القيس: ديوان امرئ القيس، ص 41.

[2] – اعتمد في الإحصاء على ما قدّمه إميل بديع يعقوب في فهرسة شرح المفصل لابن يعيش، ينظر: شرح المفصل، 66/6-70.

[3] – الزمخشري: المستقصى في أمثال العرب، مراقبة : محمد عبد المعيد خان، دار المعارف العثمانية، حيدر باد، الهند، ط1، دس، 297/2.

[4] – ينظر : ابن يعيش : شرح المفصل 118/5.

[5] – الزمخشري : المستقصى في أمثال العرب 72/1.

ونقل عن سيبويه قوله : << وهذه حجج سمعت عن العرب، يقولون اللهم ضبعا وذئبا، وإذا سألتهم ما تعنون ؟ قالوا : اللهم اجمع فيها ضبعا وذئبا فاضمر العامل.[1]

-تنكير اسم " لا" :

استدل ابن يعيش بقولهم : " ولا أميّة في البلاد " ، والشاهد فيه نصبه بـ " لا" وهو علم على إرادة " لا أمثال أمية "، وقولهم" لا بصرة لكم "، فالمراد لا أمثال بصرة لكم، وقولهم " قضية ولا أبا الحسن لها " أي لا فاضل ولا قاضي مثل أبي الحسن.[2]

-زيادة الباء:

ذهب ابن يعيش إلى أنّه قد تزاد الباء توكيدا دون أن تضيف معنى جديدا، وحجته في ذلك قول العرب: " بحسبك أن تفعل الخير " ومعناه "حسبك فعل الخير" فالجار والمجرور هنا في موضع الرفع بالابتداء .[3]

-حذف المنادى:

يذهب ابن يعيش إلى أنه قد يحذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه فمن ذلك قولهم:"يا بؤس لزيد " والمراد :"يا قوم بؤس لزيد. فـ"بؤس"رفع بالإبتداء والخبر، والمجرور خبره و قولهم:"يا ويل "لزيد "" يا ويح لزيد ".[4]

---

[1] – سيبويه : الكتاب ، 255/1، وينظر : ابن يعيش : شرح المفصل 313/1.

[2] – ينظر : المصدر نفسه 97/2-99.

[3] – ينظر : المصدر نفسه 773/4.

[4] – ينظر : ابن يعيش : شرح المفصل 385/1-386.

-حذف خبر "إن":

ومنه قول عمر بن عبد العزيز لقريشيٍّ متٌّ إليه بقرابة "فإن ذاك"قال الشارح <<فأما ما حكي عن عمر بن عبد العزيز، فالخبر محذوف، أي فإن ذاك مصدق، ولعل مطلوبك حاصل، فإنما ساغ حذف الخبر ههنا ولم يكن ظرفا لدليل الحال عليه كما يحذف خبر المبتدإ عند الدلالة عليه >>.[1]

II.الاستدلال بالقياس:

أولا: القياس بين المفهوم والاصطلاح

1.القياس لغة :

القياس من الناحية اللغوية بمعنى التقدير <<قاسه بغيره وعليه يقيسه قيسا وقياسا واقتاسه قدّره على مثاله فانقاس >>.[2]

2.القياس اصطلاحا :

وهو قيام المتكلم العربي أو اللغوي باخضاع مثال أو باب لحكم مثال آخر أو باب آخر، على ألا تكون هناك علاقة تماثل أو تشابه أو اطراد بين المحمول والمحمول عليه وهذه العلاقة أو الجامع تسمى العلة أو الجامع [3] يقول "ابن الإنباري " في حده: <<وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل >> [4] ويقول في ثلاثة حدود أخرى

---

[1] – ابن يعيش : شرح المفصل 1/259-261.

[2] – الفيروزبادي : القاموس المحيط ، مادة (ق ي س) ، ص 569.

[3] – ينظر: خالد بن سليمان بن مهنا الكندي ، ص 26.

[4] – ابن الأنباري : لمع الأدلة ، ص 93.

له << وهو حمل فرع على أصل بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع >> [1] أو <<هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع >>.[2]أو <<اعتبار الشيء بالشيء بجامع>>[3]

هذه التعاريف سالفة الذكر تخص القياس الحملي [4] هذا الأخير الذي بدوره ينقسم إلى وجهين .

القياس الإستعمالي :

و القياس الاستعمالي عبارة عن <<حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه >>[5]و يقصد بغير المنقول كلامنا المستحدث الذي نحاكي به كلام العرب الفصيح .[6]

القياس النحوي:

وفي هذا الوجه يقول ابن الأنباري <<القياس حمل فرع على أصل بعلة و إجراء حكم الأصل على الفرع كأن نقول أعرب الفعل المضارع قياسا على الاسم لمشابهته له >>[7]

---

[1] – ابن الأنباري : لمع الأدلة، ص93.

[2] – المصدر نفسه ص، 93.

[3] – المصدر نفسه، ص93.

[4] – لقد كانت هذه التعاريف تخص القياس الحملي وهناك معنى ثان للقياس ويسمى القياس القاعدي : ويقصد به القاعدة التي وضعها النحاة بعد أن استقروا كلام العرب لكي تدل على حكم ينطبق على أمثلة مطردة في باب واحد ، ينظر: خالد بن سليمان بن مهنا الكندي : التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث ، ص 26.(وليس هذا النوع من القياس هو موضوع هذا البحث لأن الدراسة كلها عبارة عن قياس القاعدي أو الحكم النحوي).

[5] – ابن الأنباري : لمع الأدلة، ص45.

[6] – ينظر : محمد حسن عبد العزيز : القياس في اللغة العربية ، ص 19.

[7] – ابن الأنباري : لمع الأدلة، ص93.

<< والقياس بهذا المعنى – يبتدعه النحوي – تنبيها إلى علة الحكم الثابت عن العرب بالنقل الصحيح >>.[1]

ثانيا: أقسام القياس:

لقد قسم ابن الانباري القياس إلى ثلاثة أقسام : قياس علة وقياس شبه وقياس طرد ، فأما قياس العلة <<أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل نحو...حمل ما لم يسم فاعله على الفاعل بعلة الإسناد >> [2]و قياس الشبه <<أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل ...>>[3] و قياس الطّرد <<هو الذي يوجد معه الحكم و تفقد الإخالة في العلة >>.[4]

أما عن أقسام القياس بحسب ركنية المقيس و المقيس عليه فينقسم إلى أربعة أقسام. حمل الفرع على الأصل، وحمل الأصل على الفرع، وحمل نظير على نظير، وحمل ضدّ على ضدّ. [5]

ومن حيث السماع والقياس فيمكن أن يقسم إلى أربعة أقسام أيضا وهي: مطرد في القياس والاستعمال جميعا، مطّرد في القياس شاذ في الاستعمال، المطّرد في الاستعمال الشاذ في القياس،الشاذ في القياس و الاستعمال جميعا. [6]

---

[1] - محمد حسان عبد العزيز : القياس في اللغة العربية ، ص 20.

[2] – ابن الأنباري :لمع الأدلة ، ص 105.

[3] – المصدر نفسه، ص107.

[4] – المصدر نفسه، ص 110.

[5] – السيوطي : الاقتراح ، ص 96-98.

[6] – ينظر: ابن جني : الخصائص 138/1-140.

الاستدلال بالقياس في شرح المفصل:

القياس الحملي " قليل " في شرح المفصّل وأغلب ما جاء من هذا النوع من قبيل قياس الشبه، وكأمثلة عليه .

ذهب ابن يعيش إلى القول أن لا النافية للجنس <<إنما استحقت أن تكون عاملة **لشبهها** ب ""إنّ "الناصبة للأسماء و وجه الشبه بينها أنّها داخلة على المبتدإ والخبر كما أن إنّ كذلك >>.[1]

-أما عن إنّ وأخواتها فيذهب ابن يعيش إلى أنّها عملت لشبهها بالأفعال قال <<اعلم أن هذه الحروف و هي إنّ وأخواتها ...من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر فتنصب ما كان مبتدأ و ترفع ما كان خبرا وإنما عملت ل **شبهها** بالأفعال من الوجوه : منها : اختصاصها بالأسماء كاختصاص الأفعال بالأسماء والثاني أنّها على لفظ الأفعال إذ كانت على أكثر من حرفين كالأفعال، الثالث أنّها مبنية على الفتح كالأفعال الماضية الرابع أنّها يتصل بها المضمر المنصوب ويتعلق بها لتعلقه بالفعل من نحو "ضربك " و "ضربه " و "ضربني " فلما كانت بينها وبين الأفعال ما ذكرنا من المشابهة كانت داخلة على المبتدإ والخبر، وهي مقتضية لهما جميعا >> .[2]

[1] – ابن يعيش: شرح المفصل: 263/1.

[2] –المصدر نفسه، 254/1.

كما حمل " لن "الناصبة على "أن" و وجه **الشبه** بينهما اختصاصهما بالأفعال ونقلها إياها إلى المستقبل كما كانت "أن" كذلك .[1]

وأيضا حمل ما الحجازية على ليس في العمل << و وجه **الشبه** بينهما أنهما جميعا لنفي ما في الحال وأنّ ليس مختصة بالمبتدإ والخبر فإذا دخلت "ما " على المبتدإ والخبر **اشبهتها** من جهة النّفي ومن جهة الدخول على المبتدإ والخبر، وكذلك إذا قلت "ما زيد إلا قائم " لم يكن لها عمل لانتفاء النفي بدخول إلا وكذلك إذا تقدم الخبر نحو: " ما قائم زيد "لأن تفسير الابتداء والخبر قد غيّر >> [2]

وأيضا حمل ابن يعيش إعراب الفعل المضارع الذي هو فرع على الاسم الذي هو أصل في الإعراب قال <<وجب للأفعال المضارعة أن تكون معربة بالحمل على الأسماء و **الشبه** لها >>.[3]

---

[1] – ابن يعيش: شرح المفصل: 225/1.

[2] – المصدر نفسه 263/1.

[3] – المصدر نفسه 211/4-217.

III.الاستدلال باستصحاب الحال:

أولا: الاستصحاب بين المفهوم و الاصطلاح

1.الاستصحاب لغة :

الاستصحاب من الناحية اللغوية يحمل معنى الصّحبة و الملازمة ، ورد في" القاموس المحيط ":<< اسصتحبه دعاه إلى الامر و لازمه >>.[1]

2.الاستصحاب اصطلاحا:

أوّل ما ورد هذا المصطلح عند الأصوليين فهو اصطلاح فقهي بالدرجة الأولى [2] يعرّفه "هيثم هلال " <<الاستصحاب في اصطلاح أهل الأصول هو عبارة عن الحكم بثبوت أمر في الزّمان الثاني بناء على ثبوته فيما مضى، فكل أمر ثبت وجوده ثمّ طرأ الشك في عدمه ، فالأصل بقاؤه >> [3] و يعرّفه آخر <<بقاء الأمر ما لم يوجد ما يغيّره أو استدامة ما كان ثابتا و نفي ما كان منفيا >>.[4]

أما عند النحاة فهذا المصطلح لم يكن موجودا عند المتقدمين أمثال "سيبوية " تقول "خديجة الحديثي ": <<أما سيبويه فقد استدّل بهذا الدليل في مواضع كثيرة من كتابه و لم يصرّح به و لم يسّمه استصحاب الحال أو استصحاب الأصل >> [5]، و صرّح أحد الباحثين أيضا أنه قلّب النّظر في عدد من الكتب منها كتاب "سيبويه" وكتب المتقدمين

---

[1]– الفيروز أبادي: القاموس المحيط، مادة(ص ح ب)، ص104.

[2]– إبراهيم محمد أبو اليزيد خفاجة: الاستصحاب ودوره في توجيه الشواهد النحوية والصرفية، مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، جامعة شقراء، السعودية، ع2، 2011، ص101.

[3]– هيثم هلال : معجم مصطلحات الأصول، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1،2003، ص24.

[4]– محمد سالم صالح: أصول النحو(دراسة في فكر الأنباري)، ص431.

[5]– عاطف فضل محمد خليل: استصحاب الحال بين أصول الفقه وأصول النحو، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، جامعة الاسراء، ع36، 1427هـ. نقلا عن: خديجة الحديثي: الشاهد وأصول النحو، ص453.

ككتاب المقتضب "للمبّرد"، و كتاب الأصول "لابن السّراج"، وغيرها فلم يقع على مصطلح استصحاب الحال على الرّغم من استدلالهم به كدليل في مواضع كثيرة من كتبهم.[1]

وأول ذكر لهذا المصطلح في النحو ظهر مع "أبي البركات الأنباري" [2] (ت 577هـ) في كثير من كتبه يقول في الإغراب في جدل الإعراب << أما استصحاب الحال فابقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل كقولك في فعل الأمر: إنما كان مبنيا لأن الأصل في الأفعال البناء، وإن ما يعرب منها: لشبه الاسم و لا دليل على وجود الشبه فكان باقيا على الأمر في البناء >>[3]

ثانيا: شروط الاستدلال باستصحاب الحال:

ذهب أحد الباحثين أنه لكي يصح الاستدلال باستصحاب الحال يجب:

- أن يكون هناك أصل ثابت يقينا للفظ يمكن الرجوع إليه والوقوف عليه أن يكون الحكم باستصحاب الحال مستند إلى دليل معتبر من سماع أو قياس أو إجماع.
- أن يكون القول باستصحاب الحال معتمدا على استقراء دقيق وشامل للغة العرب وكلامهم المحتجّ به في غير عصور الاستشهاد لأنّ الاستقراء هو المنهج العلمي والطريق الأمثل لتوصل إلى معرفة الأصل الذي ينبغي استصحابه أثناء الحكم ووضع القاعدة .[4]

---

[1]- عاطف فضل محمد خليل: استصحاب الحال بين أصول الفقه وأصول النحو، ص338.

[2]- ينظر: محمد اليزيد خفاجة: الاستصحاب ودوره في توجيه الشواهد لنحوية والصرفية، ص102.

[3]- ابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب، ص45.

[4]- ينظر: محمد بن عبد العزيز العميريني: الاستقراء الناقص وأثره في النحو العربي، ص720.

ثالثا: مكانة استصحاب الحال بين أدلة النّحو:

على الرّغم من كون كتاب "الخصائص" "لابن جنّي" أول كتاب في أصول النحو، إلا أنه أبى أن يجعل الاستصحاب دليلا من أدلة النحو، [1] فما يفهم من دراسته العملية للأصول انّه عدّها ثلاثة سماع وإجماع وقياس، [2] وأشار إلى استصحاب الحال إشارة دون ذكر المصطلح في باب خاص بالاستصحاب جعله بعنوان: "باب في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأولى ما لم يدع داع إلى الترك والتّحول" .[3]

لذا كان "لابن الأنباري" فضل السّبق في كونه أوّل من تناول مصطلح الاستصحاب بالتعريف وكان له فضل السّبق أيضا في أنّه أول من جعل استصحاب الحال دليلا مستقلا من أدلة النحو يقول في الإغراب << وأدلة صناعة الإعراب ثلاثة نقل وقياس واستصحاب الحال >> [4] فكان استصحاب الحال ثالث أدلة النحو بعد النّقل والقياس فاستصحاب الحال يعدّ من الأدلة المعتبرة يقول في الإغراب:<< اعلم أن استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة، والمراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب >>، [5] وعلى الرغم من كونه من الأدلة المعتبرة إلا أنّه يعدّ من أضعف الأدلة، ويقرر << أن استصحاب الحال من أضعف الأدلة ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه، وكذلك لا يجوز التمسك به في بناء

---

[1] – أدلة النحو عند السيوطي : أربعة السماع والإجماع والقياس والاستصحاب ، ينظر: السيوطي : الاقتراح ص 35.

[2] – ينظر : محمد سالم صالح : أصول النحو (دراسة في فكر النباري) ، ص 484.

[3] – ابن جنّي : الخصائص 219/2.

[4] – ابن الأنباري : الإغراب في جدل الإعراب ، ص 46.

[5] – ابن الأنباري : لمع الأدلة ، ص 141.

الفعل مع وجود دليل الإعراب مع مضارعته الاسم وعلى هذا قياس ما جاء من هذا النحو >> ،[1] ومع ذلك عقد فصلا يجيز فيه الاعتراض على الاستدلال باستصحاب الحال يقول : << وهو أن يذكر دليلا يدل على زوال استصحاب الحال، مثل أن يدل الكوفي على زواله إذا تمسك البصري به في بناء فعل الأمر فيبين أن فعل الأمر مقتطع من الفعل المضارع مأخوذ منه، والفعل المضارع قد أشبه الاسم وزال عنه استصحاب حال البناء وصار معربا بالشبه فكذلك فعل الأمر والجواب أن يبين أن ما توهم دليلا لم يوجد فيبقى التمسك باستصحاب الحال صحيحا >>.[2]

استصحاب الحال في شرح المفصّل:

استصحاب الحال	رقم الصفحة	رقم المجلد
المنادى عند البصريين أحد المفعولات، **والأصل** في كل منادى أن يكون منصوبا .	316	1
أصل "هذا" أن يشير به الواحد إلى واحد فلما دعوته نزعت عنه الإشارة التي كانت فيه وألزمته إشارة النداء فصارت " يا " عوضا من نزع الإشارة ومن أجل ذلك لا يقال هذا أقبل بإسقاط حرف النّداء .	343	1
أصل المستثنى أن يكون منصوبا لأنّه كالمفعول.	46	2
المصادر **أصل** والأفعال مشتقة منها .	273	1
الأصل في الجملة الفعلية أن يستقل الفعل بفاعله نحو "قام زيد"	230	1
إذا وقع الاسم بعد حرف الاستفهام وكان بعده فعل، فالاختيار أن يكون مرتفعا بفعل مضمر دلّ عليه الظاهر، لأنّه إذا اجتمع	216	1

[1] – ابن الأنباري: لمع الأدلة، ص 142.

[2] – المصدر نفسه ، ص 63.

الاسم والفعل كان **حمله على الأصل أولى** وذلك نحو قوله: أزيدٌ قام.		
الألف واللام لا يدخلان المعارف هذا هو **الأصل**.	204	2
الأصل في الجار والمجرور أن يتعلق بفعل لأنّ حرف الجرّ إنّما دخل لإيصال معنى الفعل إلى الاسم.	242	2
اعلم أنّ فعل الأمر على ضربين: مبني ومعرب فإذا كان للحاضر مجرّدا من الزيادة في أوله كان مبنيا عندنا خلافا للكوفيين ، وإنّما قلنا ذلك لأنّ **أصل** الأفعال كلها أن تكون مبنية موقوفة الآخر وإنما أعرب الفعل المضارع منها بما في أوله من الزوائد الأربع وكينونته على صيغة ضارع بها الاسم ، فإذا أمرنا منه ونزعنا عنه صرف المضارعة في أوله فقلنا : "اضرب" و " اذهب " فتتغير الصورة والبنية التي ضارع بها الاسم فعاد إلى أصله من البناء **استصحابا للحال الأولى**	294	4
قولك " يا زيد " و " يا رجل " فرجل نكرة في **الأصل** وإنما صار معرفة في النداء، وذلك أنك لما قصدت قصده وأقبلت عليه صار معرفة باختصاصك إياه بالخطاب دون غيره.	319	1
" ليس" هي الأقوى لأنها **الأصل** ثم " ما" ثم " لات "	122	2
المفرد **أصل** والجملة **فرع** عليه والذي يدل على ذلك أمران : أحدهما أن المفرد بسيط والجملة مركب والبسيط أوّل والمركب ثان فإذا استقل المعنى بالاسم المفرد هو الأصل والجملة فرع عليه ، والأمر الثاني أنّ المبتدأ نظير الفاعل في الإخبار عنهما والخبر فيهما هو الجزء المستفاد، فكما أن الفعل مفرد كذلك خبر المبتدأ مفرد.	222	1
إنّ **أصل** الأمر أن يكون بحرف الجر، وهو اللام فإذا قلت " اضرب " فأصله " لتضرب " و " قم " أصله لتقم كما تقول	293	4

للغائب " لتضرب زيدا " و " لتذهب هند " ... وقد جاءت على **أصلها** شاذة فمن ذلك القراءة المعزوة إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) وهي قوله تعالى: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلۡيَفۡرَحُواْ﴾[1] وقرأ بها أيضا عثمان بن عفان وأبي بن كعب وأنس بن مالك، [2] وروى عنه في بعض غزواته {لتأخذوا مصافكم} أي خذوا مصافكم، وإنما أدخل اللام مراعاة للأصل.		

على الرغم من كثرة استدلالات ابن يعيش بالقرآن الكريم وكذا كلام العرب (شعرا ونثرا) على إبرام أحكامه واعتبارها كمادة تستقى منها القواعد، وكثرة القياس في شرحه، كون هذا الكتاب يكاد يكون كلّه في القياس (القياس القاعدي) إلا أنّ لابن يعيش شخصية نافذة تقويمية، حيث رفض بعض الاستعمالات والقياسات وقبل أخرى ، وقرن كل هذا بالتعليل والتفسير لكي يبرر ما ذهب إليه، وهذا ما سنتطرق للحديث عنه في الفصل الثاني.

[1] – يونس : 58.

[2] – ينظر : ابن جنّي : المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها 313/1.

الفصل الثاني:

الأحكام النحوية بين المعيار والتعليل

I.أحكام الرّد والقبول:

يعتبر القياس أصلا مهمّا من أصول النحو وهو يلي السّماع [1] في المكانة ، وذلك أنّه يمثّل القوانين المستنبطة من استقراء كلام العرب، [2] فالقياس شأنه شأن السّماع حظي بعناية العلماء الفائقة في مرحلة بناء النحو فوضعوا الضوابط والأصول، فكان للسّماع قبائله وزمانه ورحلاته وتفاوته بين الكثرة والقلّة ومعياره النقدي لتنقية اللّغة ممّا لم يستعمله العرب، واطّرد على ألسنة النّاس، وكان للقياس رجاله الّذين حكّموه فيما اطّرد من الظّواهر اللّغوية، فما اطّرد من النصوص في السّماع والقياس هو الغاية التي سعى إليها النحاة وحاولوا أن يلزموا بها النّصوص حتى القرآن الكريم الذي كان لهم في بعض قراءاته اختيار بين المسموع على وفق قواعدهم، بل ذهبوا إلى أكثر من ذلك حين ردّوا بعض القراءات وشذّذوها لأنّها خالفتها.[3]

والكوفيون شأنهم شأن البصريين اعتمدوا القياس معيارا نقديا أيضا من غير اختلاف في المعنى والهدف؛ إلا أنّهم اختلفوا عنهم في المنطلق الذي ينطلقون منه لتقويم كلام العرب[4] ، ذلك أنّ البصريين اشترطوا شروطا كميّة ونوعية في المقيس عليه ، فمن حيث الكمية << فهم يشترطون أن يكون المقيس عليه كثيرا شائعا في أعراف اللّغة ، ولذلك أنكروا أن يقاس على القليل ويجعلون ما خالفهم لغات لا يقاس عليها >>، [5] أمّا من

---

[1] – على الرغم من أهمية مبدأ السّماع، والذي يقابل الاستعمال اللّغوي إلا أنّ النحاة لم يقتصروا على هذا المصدر في دراسة الظواهر اللّغوية، وتقعيد اللّغة بل سلكوا طرقا عكسية سارت بهم إلى تقديم القياس على الاستعمال، مما أجبرهم على اعتبار كثير من الظواهر اللّغ ويةِ المغايرة لذلك القياس "شذوذا" أو "لغة " وحين يعييهم أمر من الأمور اعتمدوا التأويل أو التعليل لإخضاعه لمقاييسهم ومنطقهم، ينظر : نورة ناهر ضيف الله للحربي: الشذوذ في الشاهد الشعري بين الدلالة والاستعمال (أطروحة ماجستير) ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، جدّة، السعودية، ص 80.

[2] –ينظر: محمد سالم صالح : أصول النّحو (دراسة في فكر الأنباري) ، ص 305.

[3] – ينظر سعيد جاسم الزبيدي : القياس في النّحو العربي نشأته وتطوّره ص 135–137 .

[4] – ينظر : المرجع نفسه ، ص 139.

[5]– محمد خير الحلواني: أصول النّحو العربي، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2011، ص93.

النّاحية الكيفية فتبحث في طبيعة المقيس عليه من حيث الفصاحة والقدم ومن حيث وقوعه في الشّعر أو في النّثر، فلا يقاس إلا على الأكثر الفصيح الذي استوفى شروط القدم[1] <<[فالبصريون] يبنون قواعدهم على الحالات المطّردة أو الشائعة أو الغالبة أو الكثيرة التي تحكمها قواعد معيّنة فلا تقتصر على مجرّد حالة أو بعض حالات بلا قاعدة، وإنّما ترد على نحو مطّرد، كما ترد على وفق قاعدة عامة، وهي في الحقيقة نقطة انطلاق العلماء، فمتى كان ثمّة ظاهرة لزم العلماء ضبط هذه الظاهرة ، وبيان قانونها العام >>، [2] أما الكوفيّون فإنّهم لم يسلكوا هذا المسلك ذلك أنّهم لم يتردّدوا في وضع القاعدة حتى على الشاهد الواحد والشّاهدين، فهم يأخذون بالقليل النّادر والشّاذ ويضعون له قاعدة .[3]

أحكام الرّد والقبول في" شرح المفصل":

لقد شهد النّحو العربي اختلافا لأحكامه وتنّوعها فمن الأحكام من يكسب درجة القبول ومنها ما يكسب درجة الرّفض،[4] وتعود أسباب هذا الاختلاف والتنوّع إلى اختلاف مصادر السّماع المتبعة عند كل نحويّ، أو التعصّب للمذهب، أو للشيخ، أو للقاعدة النّحوية، وقد تعود أيضا لمدى فهم النّحوي لكلام سابقيه، أو قد يصدر حكما انطلاقا من اجتهاده النّحوي، فما يعدّ ممتنعا عند نحويّ قد يكون جائزا عند غيره، وما يرتقي عند أحدهم إلى مرتبة الوجوب واللّزوم يستدعي عند غيره جوازه وجواز ما سواه ، ولا يقتصر الأمر عند

---

[1] – ينظر: محمد خير الحلواني: أصول النّحو العربي، ص 93.

[2] – محمد عبد العزيز عبد الدايم : النظرية اللّغوية في التّراث العربي ، دار السّلام ، القاهرة ، مصر ، ط1، 2006، ص 15.

[3] – ينظر : إبراهيم أنيس : من أسرار اللّغة، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، مصر ، طه، 1998، ص ص 21-24.

[4] –ينظر نزار بنيان شمكلي : الأحكام التقويمية في النحو العربي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 2011، ص 21.

هذا الحد بل يدخل في صور الجودة والرّداءة وسائر المستويات، فلعل نحويّا يصدر حكما بالجودة الظّاهرة أو تركيب نحوي وهو نفسه بمستوى من الرّداءة عند نحويّ آخر.[1]

أولا: القبول:

يعرّفه أحد الباحثين : " هو ما ارتضاه النّحويّ للمتكلم بالعربية ممّا يبعده عن أحكام الرّد من قبيل الخطإ، واللّحن، أو القلّة، أو الشذوذ، أو القبح، أو غيرها، وما وافق قواعدهم التي قرّروها "[2] ، ولهذا القبول درجات يعبّر عنها بألفاظ متعدّدة من نوعية إلى كميّة .[3]

وكتاب شرح المفصّل تطغى عليه الصّبغة النّقدية التقويمية، حيث قبل أحكاما وردّ أخرى، فمن العبارات التي تدلّ على قبوله بعض الأحكام

الوجه المختار، [4] الصّواب،[5] الصّحيح،[6] الجيّد،[7] القياس،[8] أجود،[9] ليس ممتنعا، [10] حسن،[11] جيّدا عربيّا،[12] الوجه هو الأول،[13] أكثر،[14] مرجوحا مختار،[15] والجيّد والأكثر،[16]

---

[1] – ينظر : صباح علاوي السامرائي : الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي ، ص 197–206.

[2] – ينظر المرجع نفسه ، ص ص 21،22.

[3] – ينظر : سعيد جاسم الزبيدي : القياس في النحو العربي نشأته وتطوره ، ص37..

[4] – ينظر : ابن يعيش : شرح المفصل 208/1.

[5] – ينظر : المصدر نفسه 204/1.

[6] – ينظر: المصدر نفسه 223/1.

[7] – ينظر : المصدر نفسه 261/1.

[8] – ينظر: المصدر نفسه 268/1.

[9] – ينظر: المصدر نفسه 269/1.

[10] – ينظر: المصدر نفسه 320/1.

[11] – ينظر: المصدر نفسه 29/2.

[12] – ينظر: المصدر نفسه 32/2.

[13] – ينظر: المصدر نفسه 47/2.

[14] – ينظر: المصدر نفسه 60/2.

[15] – ينظر: المصدر نفسه 52/2.

[16] – ينظر: المصدر نفسه 168/1.

وله وجه من القياس، [1] والمذهب الأول، [2] والوجه قول الخليل، [3] كل ذلك جائز، [4] هذا هو هو الأصل والقياس، [5] أقوى قياسا. [6]

-القياس :

يعتبر مصطلح القياس (حكما تقويميا) للنّصوص وهو من أكثر الألفاظ دورانا على ألسنة النّحاة واستعمالا في مصنّفاتهم النّحوية. [7] ورد هذا الحكم في شرح المفصل بصيغ متعددة منها:

مقتضى القياس، [8] واجعله قياسا، [9] الأول أقيس، [10] جار على منهاج القياس، [11] وقياسه وقياسه ، [12] يجرون بها على القياس، [13] أقيس اللّغتين، [14] وهذا هو الوجه هو الأصل والقياس، [15] وعلى هذا فقس. [16]

كأمثلة عن هذا الحكم:

---

[1] – ينظر : ابن يعيش : شرح المفصل 197/2.
[2] – ينظر: المصدر نفسه 233/4.
[3] – ينظر: المصدر نفسه 267/4.
[4] – ينظر: المصدر نفسه 298/4.
[5] – ينظر: المصدر نفسه 100/2.
[6] – ينظر: المصدر نفسه 477/4.
[7] – ينظر : نزار بنيان شمكلي : الأحكام التقويمية في النحو العربي، ص 26.
[8] – ينظر : ابن يعيش : شرح المفصل 208/1.
[9] –المصدر نفسه 204/1.
[10] – المصدر نفسه261/1.
[11] – المصدر نفسه 261/1.
[12] – المصدر نفسه 263/1.
[13] – المصدر نفسه 269/1.
[14] – المصدر نفسه 76/2.
[15] – المصدر نفسه 100/2.
[16] – المصدر نفسه 364/2.

ذكر ابن يعيش في باب كان << **القياس** فيه أن يكون اسمها معرفة والخبرة نكرة ، ولا يحسن عكس ذلك إلا عند الاضطرار >> [1] كما نعت لغة بني تميم بأنّها أقيس من اللّغة الحجازية في إعمال "ما " قال : << وأمّا بنو تميم لا يعملونها ويجرون فيها على **القياس** ويجعلونها بمنزلة " هل" والهمزة مما لا عمل له لعدم الاختصاص ...غير أنّ أهل الحجاز يشبّهونها بـ"ليس" ويرفعون بها الاسم وينصبون بها الخبر كما يفعل بـ " ليس" ...فاللّغة الأولى **أقيس** والثانية أفصح وبها ورد الكتاب العزيز ...>>، [2] وحكّم **القياس** أيضا في عدم حذف الصفة أو الموصوف قال : << اعلم أنّ الصفة والموصوف لمّا كان كالشيء الواحد من حيث كان البيان والإيضاح إنّما يحصل بمجموعهما وكان **القياس** أن لا يحذف أحدهما >>.[3]

-الجيّد :

يعدّ هذا الحكم من الأحكام النوعية في النحو العربي يتّخذ من الفصاحة والابتعاد عن الرّداءة معيارا[4] << فاللّغة الجيّدة ما كانت شائعة في المناطق الفصيحة ومرافقة للقواعد المستنتجة منها كرفع المرفوع ونصب المنصوب ومن أمثال ذلك من الظواهر الإعرابية>>.[5]

أورد ابن يعيش الشاهد في قول عمر بن عبد العزيز فإنّ ذاك وقدّر خبرا محذوفا إذ الأصل فإنّ ذاك مصدّق قال << فإنّما ساغ حذف الخبر همنا وإن لم يكن ظرفا لدليل الحال عليه ...**والجيّد** أن يقدّر المحذوف ظرفا نحو: " إنّ لك ذاك " ولعلّ ذاك ...>>.[6]

---

[1] – ينظر : ابن يعيش : شرح المفصل 342/4.

[2] – المصدر نفسه 268/1.

[3] – المصدر نفسه 253/2.

[4] – ينظر : نزار بنيان شمكلي : الأحكام التقويمية في النحو العربي ، ص 99.

[5] – المرجع نفسه ، ص 99.

[6] – ينظر : ابن يعيش : شرح المفصل 261/1.

قال ابن يعيش:<< اعلم أنّ الحال قد يحذف عامله إذا كان فعلا وفي الكلام دلالة عليه إمّا قرينة حال أو مقال، فمن ذلك أن ترى رجلا قد أزمع على سفر أو أراد حجّا فتقول : راشد مهديّا ، وتقديره اذهب راشدا ، مهديّا ... فدلت قرينة الحال على الفعل وأغنت عن اللفظ به >>، [1] ثم ذهب إلى أنّ الرّفع بإضمار مبتدأ يكون عربيا جيّدا يقول: << ولو رفعت الأشياء وقلت: راشد مهديّ ...لكان **عربيا جيّدا** على معنى: أنت راشدٌ مهديٌّ ، فالرّفع بإظمار مبتدأ هو الظّاهر في المعنى والنّصب بإظمار فعل >>.[2]

وذهب أيضا: <<... فإذا كانت الصفة والموصوف شيئا واحدا لم يجز إضافة أحدهما إلى الآخر، فلا تقول : " هذا زيدُ العاقل " و " هذا عاقل زيد " وقد ورد عندهم ألفاظ ظاهرها من إضافة الموصوف إلى صفته أو الصفة إلى موصوفها والتأويل فيها غير ذاك فمن ذلك قولهم مسجد الجامع ... والمسجد هو الجامع وإنّما أزيل عن الصفة وأضيف الاسم إليه على تأويل أنّه صفة لموصوف محذوف والتّقدير : مسجد الوقت الجامع ...فإن قلت المسجد الجامع فأجريته وصفا له وهو **الجيّد والأكثر** وإن أضفت [ف] هو قبيح لإقامتك فيه الصفة مقام الموصوف >>.[3]

وبقول: << متى أضافوا المنادى إلى ياء النفس ففيه لغات **أجودها** حذف الياء والاكتفاء منها بالكسرة ، وذلك نحو :" يا قوم لا بأس " و " يا غلام أقبل " >>. [4]

---

[1] – ينظر : ابن يعيش : شرح المفضل261/1.

[2] – ينظر : المصدر نفسه261/1 .

[3] – ينظر : المصدر نفسه 268/2.

[4] – المصدر نفسه 394/1.

-الكثير:

الكثير من النّاحية اللّغوية << نقيض القلّة، كالأكثر بالضم وهو معظم الشيء وأكثره... >>.[1]

أمّا من الجانب الاصطلاحي : << الكثير حكم كمّي يعني بكثرة الكلام ودورانه على ألسنة المتكلمّين باللّغة العربية الفصيحة >> .[2]

وقد يورد حكم الكثرة مطلقا أي: إنّ النّحوي يطلق صفة الكثرة على ظاهرة ما، في مختلف صور كلام العرب من غير تحديد وقد تجيء هذه الكثرة معينة، وذلك أنّ يذكر النّحوي كثرة أمر، ويخص تلك الكثرة في القرآن، أو في كلام العرب، أو في الشعر، وربّما جمع مساحتين من مساحات المنطوق فقال كثير في الشعر أو كلام العرب وما إلى ذلك.[3]

وذهب ابن يعيش إلى القول << إن الصفة والموصوف لما كانا كالشيء الواحد من حيث كان البيان والإيضاح إنما يحصل بمجموعهما كان القياس أن لا يحذف واحد منهما إلا أنّهم قد حذفوه إذا ظهر أمره وقويت الدلالة عليه، إما بحال، أو لفظ ، وأكثر ما جاء في الشعر لأنّه موضع ضرورة >>. [4]

كما ذهب ابن يعيش إلى أنّ المضاف قد يحذف كثيرا في الحال وهو سائغ في سعة الكلام وحال الاختيار، إذا لم يشكل، وإنّما تنوع الثقة بعلم المخاطب إذا الغرض من اللّفظ الدلالة على المعنى، فإذا حصل المعنى بقرينة حال، أو لفظ آخر يستغني عن اللفظ

---

[1] – الفيروز أبادي : القاموس المحيط ، ص 468.

[2] – نزار بنيان شمكلي : الأحكام التقويمية في النّحو العربي ، ص 65.

[3] – ينظر : صباح علاوي السامرائي : الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي ، ص ص 145-146.

[4] – ينظر : ابن يعيش : شرح المفصل 252/2.

الموضوع بإزائه اختصارا ، ولذا حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه،وأعرب إعرابه، الشاهد المشهور ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾[1] والمراد أهل القرية .

وقول الشاعر: **المَالُ يزْرِي بِأَقْوَامٍ ذَوِي حَسَبٍ وَقَدْ يُسَوِّدُ غَيْرُ السَيّدِ المَالُ.**[2]

أي فقدُ المال يزري وهو **كثير واسع.**[3]

-ذهب ابن يعيش إلى أنّ حذف حرف النّداء في المضاف كثير [4] مستدلا ببعض الآيات القرآنية ، نحو قوله تعالى : ﴿۞ رَبِّ قَدۡ ءَاتَيۡتَنِي مِنَ ٱلۡمُلۡكِ[5] ﴾وقال: ﴿ رَبَّنَآ أَنزِلۡ عَلَيۡنَا مَآئِدَةٗ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾[6] ثم قال :{ وهو كثير في الكتاب العزيز}.[7]

-الرد :

الردّ من النّاحية اللّغوية: << رده عن وجهه، صرفه، وردّ عليه الشيء لم يقبله وخطّأه>>.[8]

أمّا من النّاحية الاصطلاحية :<< يشمل ما ليس من العربية، لكونه من قبيل اللّحن، أو الوهم، أو الغلط، أو الخطأ، أو الصنعة، أو التحريف، أو التصحيف، أو على الأقل لم تثبت عربيته على وجه القطع لكونه مجهول القائل >>.[9]

---

[1] – يوسف :82.

[2] – حسان ين ثابت : ديون حسان بن ثابت، ص147.

[3] – ينظر بن يعيش : شرح المفصل 192/2،193.

[4] – ينظر : المصدر نفسه 362/1.

[5] – يوسف 101.

[6] –المائدة 114.

[7] – ينظر بن يعيش : شرح المفصل 193/2،192،

[8] – الكفوي : الكليات ، ص 476.

[9] – محمد عبد العزيز عبد الدايم : النظرية اللغوية في التراث العربي ، ص 81.

وأحكام الرد كثيرة في شرح المفصل أوردها ابن يعيش بعبارات مختلفة، منها: وذلك محال ،[1] وهو فاسد لأنه يؤدي إلى محال ، [2] لا يجوز [3] ، فاسد ، [4] من قبيل الضرورة، [5] الضرورة،[5] وهو قبيح ، [6] قليل شاذ، [7] وهو ضعيف، [8] لا يقاس على شيء من ذلك، [9] ضعيف جدّا،[10] ضعيف في القياس ، قليل في الاستعمال ، [11] يمتنع [12]ظاهر الفساد،[13] ليس بقياس ، [14] على غير قياس، [15]أبعد قياسا، فليس بصحيح، [16] شاذ قليل،[17] لا يقاس عليه،[18] شاذ قياسا واستعمالا، [19] لا يحسن ، [20] امتناعه من الأطراد ، [21] أحسن الأقبحين [22].

---

[1] –ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل 222/1.
[2] – ينظر: المصدر نفسه، 222/1.
[3] – ينظر : المصدر نفسه 248/1.
[4] – ينظر : المصدر نفسه 62/2.
[5] – ينظر : المصدر نفسه 62/2.
[6] – ينظر : المصدر نفسه 65/2.
[7] – ينظر : المصدر نفسه 67/2.
[8] – ينظر : المصدر نفسه 47/2.
[9] – ينظر : المصدر نفسه 190/2.
[10] – ينظر : المصدر نفسه 190/2.
[11] – ينظر : المصدر نفسه 197/2.
[12] – ينظر : المصدر نفسه254/2.
[13] – ينظر : المصدر نفسه 265/4.
[14] – ينظر : المصدر نفسه 276/2.
[15] – ينظر : المصدر نفسه 216/2.
[16] – ينظر : المصدر نفسه 201/2.
[17] – ينظر : المصدر نفسه 420/2.
[18] – ينظر : المصدر نفسه 139/5.
[19] – ينظر : المصدر نفسه 36/5.
[20] – ينظر : المصدر نفسه 254/2.
[21] – ينظر : المصدر نفسه 131/2.
[22] – ينظر : المصدر نفسه 198/2.

أمثلة عن أحكام الرد في شرح المفصل:

-الفاسد:

<< هو أن لا يصّح الاحتجاج بالقياس فيما يدّعيه المستدل لأنّ النّص هو الدّليل القطعي وما حصل السالم على الرّجوع إليه كشعر العرب، أو القرآن الكريم، فالاستدلال بقياس النّص، وعلى خلاف مؤداه هو استدلال فاسد >>.[1]

استعان ابن يعيش بهذا الحكم في ردّه بعض أقيسة الكوفيين.

-ففي مسألة العامل في رفع المبتدأ والخبر قال : << وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان >>[2]، ثمّ قال << وهو **فاسد** لأنّه يؤدي إلى إلى محال وذلك أنّ العامل حقه أن يتقدّم على المعمول، إذا قلنا إنهما يترافعان، وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر وذلك محال >>.[3]

- أمّا عن عمل أنّ وأخواتها في الاسم والخبر<< ذهب الكوفيين إلى أنّ هذه الحروف ، لم تعمل في الخبر الرّفع، وإنّما تعمل في الاسم النصب لا غير وإنما الخبر مرفوع على حاله كما كان المبتدأ ...وهو **فاسد** وذلك من قبل أن الابتداء قد زال وبه وبالمبتدأ كان يرتفع الخبر فلما زال العمل بطل أن يكون معمولا فيه >>.[4]

كما بيّن ابن يعيش فساد ما ذهب إليه الفراء في عمل إلا الاستثنائية قال: <<وذهب الفرّاء.. وهو المشهور من مذهب الكوفيين إلى أنّ إلاّ مركبة من حرفين : إنّ التي تنصب

---

[1] - نزار بنيان شمكلي : الأحكام التقويمية في النحو العربي ، ص 210.

[2]- ابن يعيش: شرح المفصل، 222/1.

[3] - المصدر نفسه، 222/1.

[4] - المصدر نفسه 255/1.

الأسماء وترفع الأخبار و"لا " التي للعطف فصار إنّ "لا" فحذفت النون وأدغمت في اللاّم فأعملوها فيما بعدها عملين، فنصبوا بها في الإيجاب اعتبارا بـ "إنّ" وعطفوا بها في النّفي اعتبارا ب "لا" فإذا رفعوا في النّفي فقد أعملوها عمل " لا " وجعلوها عاطفة ، وإذا نصبوا بها في

الإيجاب فقد أعملوها عمل " إنّ " وزيدا اسمها، وقد كفّت " لا" من الخبر والتأويل: إنّ زيدا لم يقم، وهو قول **فاسد** أيضا، لأنّا نقول :" ما أتاني إلا زيد "، فرفع زيدًا وليس قبله مرفوع يعطف عليه، ولم يجز فيه النصب فيبطل تأثير الحرفين معا>>.[1]

-القبيح:

أطلق ابن يعيش هذا الحكم عل الفصل بين المضاف والمضاف إليه قال: << الفصل بين المضاف والمضاف إليه **قبيح** لأنّهما كالشيء الواحد فالمضاف إليه من تمام المضاف >>.[2]

-القليل:

<< القّلة خلاف الكثرة >> [3] استعمل النحاة القليل كثيرا مصرّحا بمادة (ق ل ل) وكنّوا عنه بألفاظ أخرى تؤدّي معنى القليل فقد شمل صيغتين، الأولى صيغة الاسم والثانية صيغة الفعل منفردا ومقترنا بأحد أحكام التقويم النّوعي مرة أخرى،[4]<< أمّا إذا نفى النّحوي حكم الكثرة من قبيل ليس بكثير أو قليل أو يطّرد وما شاكل ذلك فإنّه يؤدّي إلى بيان حكم القليل >>.[5]

---

[1] – ابن يعيش : شرح المفصّل 47/2.

[2] – المصدر نفسه 188/2.

[3] – صباح علاّوي السامرائي : الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي ، ص 155.

[4] – ينظر : نزار بنينا شمكلي : الأحكام التقويمية في النّحو العربي ن ص ص 152، 153.

[5] – ينظر : المرجع نفسه ص 158.

أمثلة عن حكم القليل عند ابن يعيش

بعد أن ذهب ابن يعيش إلى أنّ الصفة لا يحسن حذفها قال: << وقد حذفت الصفة على **قلة وندرة** وذلك عند الدلالة عليها >>.[1]

قال ابن يعيش:<< أجاز المبرد دخول همزة الاستفهام على " هل " وعلى سائر الأسماء وأنشد :

سائل فوارس يربوع بشدّتنا أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكل

وهو **قليل لا يقاس عليه** ووجه ذلك أنّه جعل " هل " بمنزلة " قد"، [2] من قوله﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ ﴾[3]

–أورد ابن يعيش قوله تعالى: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾[4] هاته القراءة قرئت {ولات حينُ مناص} بالرفع والنصب **أكثر**، فالنّصب على أنّه الخبر والاسم محذوف والتقدير : ولات حين نحن فيه حين مناص، ولا يقدّر الاسم المحذوف إلا نكرة لأنّ " لا " إذا كانت رافعة لا تعمل إلا في نكرة كما إذا كانت ناصبة .[5]

–كما ذهب ابن يعيش إلى أنّ الصفة والموصوف القياس يأبى أن يحذف واحد منهما وأورد البيت الآتي :

---

[1] – ابن يعيش : شرح المفصل 257/2.

[2] – المصدر نفسه: 103/5.

[3] – الإنسان :1.

[4] – ص: 3.

[5] – ينظر : ابن يعيش : شرح المفصّل 122/2.

جاءت بكفّي كان من أرمى البشر

والشاهد فيه حذف الموصوف، وإقامة الصفة التي هي الجملة مقامه، والتقدير: بكفيّ رجل كان من أرمى البشر...لم يجز القياس عليه **لقلّته وشذوذه في القياس.**[1]

-الضعيف :

حكم نوعيّ،[2] << وهو ما كان به نظام يمكن أن يقاس عليه على نحو ضعيف >>،[3] وقد استعمل النحاة حكم (الضعيف) على طريقتين الأولى منهج التصريح بمادة (ض ع ف) ، والثانية الكناية عن هذا الحكم بعبارات مثل: لا يقوى، وليس يقوى في القياس ، والوجه الواهي ، والواهن .[4]

أطلق ابن يعيش حكم الضّعيف على قياس بعض البصريين والكوفيين في مسألة العامل فيرفع الفعل المضارع ، قال : << ذهب جماعة من البصريين إلى أنّ العامل في الفعل المضارع الرّفع إنّما هو تعريته من العوامل اللّفظية مطلقا وذلك **ضعيف** لأنّ التّعرّي عدم العامل >>،[5] وقال:<< وزعم الفرّاء من الكوفيين إلى أنّ العامل فيه الرّفع إنّما هو تجريده من النّواصب والجوازم ...وذلك **ضعيف** لأمرين أحدهما أن يقتضي تعليل بالعدم وقد أفسدناه ، والثاني أن حاله تقتضي بأن أول أحوال الفعل المضارع النّصب والجزم والأمر بعكسه >>.[6]

كما **ضعّف** ما ذهب إليه الكسائي قال: << وذهب الكسائي منهم إلى أنّ العامل فيه الرّفع ما في أوّله من الزّوائد الأربع ... وهو قول **واهٍ** أيضا لأنّ حرف المضارعة إذا دخل

---

[1] – ينظر : ابن يعيش: شرح المفصّل 256/2.

[2] – ينظر : صباح علاوي السامرائي : الأحكام النّوعية والكمية في النحو العربي ، ص 99.

[3] – محمد عبد العزيز عبد الدايم : النظرية اللغوية في التراث العربي ، ص 73.

[4] – ينظر : نزار بنيان شمكلي : الأحكام التقويمية في النّحو العربي ، ص ص 145، 146.

[5] – ينظر : ابن يعيش : شرح المفصّل 4/ 219.

[6] – ينظر : المصدر نفسه 219/4، 220.

على الفعل صار من نفس الفعل كحرف من حروفه وجزء الشيء لا يعمل في باقيه ، لأنّه يكون عاملا في نفسه ، ووجه ثانٍ أنّ الناصب يدخل عليه ، والجازم يجزمه ، وحرف المضارعة موجود فيه ، فلو كانت هي العاملة الرّفع لم يجز أن يدخل عليها عامل آخر كما لم يدخل ناصب على جازم ولا جازم على ناصب >>.[1]

كما أطلق هذا الحكم لرد قراءة قرآنية، قال ابن يعيش :<< فأمّا قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ عُزَيۡرٌ ٱبۡنُ ٱللَّهِ ﴾[2] فقد قرئ بالتنوين وبغير التنوين فمن نّون جعله مبتدأ وابن الله الخبر حكاية عن مقال اليهود ، ومن حذف التنوين منه جعله وصفا وقدّر مبتدأ محذوفا تقديره ، هو عزير بن الله فيكون هو مبتدأ ، وعزير الخبر وابن الله صفة وهذا فيه ضعف، لأنّ عزيرًا لم يتقدّم له ذكر فيكنّ عنه ، والأشبه أن يكون أيضا خبرا لأنّه حذف منه التنوين لالتقاء الساكنين من قبيل الضّرورة>>.[3]

الشّاذ :

يعرّفه أحد الباحثين بقوله :<< كل تركيب خالف القياس ولم يكن فيه من كثرة السّماع ما يوصله إلى حدّ وضع قاعدة قياسة له >>،[4] ويعرّفه آخر: << هو الخروج عن القياس القياس وعدم الاتّساق مع المألوف من القواعد العامة أو هو مخالفة القياس من غير نظر إلى قلّته وجودته وكثرته >>،[5] أمّا عن استعمالات الشّاذ عند النّحويين فهو على نوعين :

: **شاذ في الاستعمال** : لما كان الشّذوذ حكما كميّا ، فالأصل استعماله فيما يرد عند العرب عن كلامهم ، وقد تعدّدت صور التعبير عن هذا الشّذوذ في كلام العرب عند

---

[1] – ينظر : ابن يعيش : شرح المفصل4 /220.

[2]– التوبة30.

[3] – ينظر : ابن يعيش : شرح المفصل 334/1.

[4] – نزار بنيان شمكلي ضد الحميداوي : الأحكام التقويمية في النّحو العربي ، ص 170.

[5] – محمد نجيب سمير اللبدي ، معجم المصطلحات النّحوية والصرفية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط1، 1958، ص 113.

النّحويين بحسب ما يوجّه إليه الشذوذ على النّحو الآتي : أ–لغة شاذة ، ب– شاذ في الكلام ، ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ الشاذ في كلامهم مما جاء في الشّعر كثيرا ما عبّروا عنه بالضرورة .

شاذ في القياس: لما كان الشذوذ ينظر إليه من زاوية الاستعمال فإنّ القياس رهين الاستعمال يصيبه ما يصيبه ، فالنّحويّون اعتمدوا القياس على الكثير هو الرّكن الأهمّ في بناء أصولهم النّحوية وكثرت عبارة (شاذ في القياس للدلالة على أنّ القاعدة التي خالفها هذا القياس مبينة على أساس القياس على الكثير ، فما جاء مخالفا لذلك عدّ شاذا في القياس .[1]

قال بن يعيش:<< الفعل اللاّزم لا يتعدى إلى مفعول به إلا بحرف جر، فأمّا قولهم: دخلت البيت، وذهبت الشام، فهو **شاذ** وجوازه على إرادة حرف الجرّ نحو قوله:

أَمَرْتُكَ الخَيرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبِ

والمراد: أمرتك بالخير >>.[2]

وقال:<< وكان الكسائي يجيز " نعم الرجل يقوم، وقام عندك، والمراد: رجل يقوم ورجل قام ورجل عندك ، ومنع ابن السّراج ذلك وأباه وأحتج بأنّ الفعل يقوم مقام الاسم ، وإنّما تقوم مقام الصّفات مقام الأسماء لأنّها أسماء يدخل عليها ما يدخل على الأسماء وإن جاء من ذلك شيء فهو **شاذ على القياس ، فسبيله أن يحفظ ولا يقاس عليه** >>.[3]

كما حكم بالشذوذ على مجيء الصلة محذوفة قال :

---

[1] – ينظر : صباح علاوي السامرائي: الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي ، ص ص 162، 163.

[2] – ابن يعيش : شرح المفصل 427/1.

[3] – المصدر نفسه 398/4.

<< وقد جاءت الصّلة محذوفة كلية وذلك **شاذ في الاستعمال والقياس** ، أمّا قلّته في الاستعمال فظاهر ، وأمّا في القياس ، فلأنّ الصلة هي الصفة في المعنى ، وإنّما جيء ب " الذي " وصلة إلى ذلك ، فلا يسوغ حذفها لأنّ فيه تفويت المقصود ، كما لا يجوز حذف الصفة من المبهم في قولك : " يا أيها الرّجل " لأنّه هو المقصود بالنّداء و" أيّ " وصلة إلى ذلك >>.[1]

II.التعليل:

أولا: التعليل بين المفهوم والاصطلاح:

1.التعليل لغة:

جاء في المعاجم العربية أنّ العلّة قد تعني المرض، أو الشربة الثانية أو السّبب ، ذهب الخليل في معجمه العين إلى تعريف قائلا: << العلة المرض، وصاحبها معتل، والعلة حدث يشغل صاحبه عن وجهه، والعليل المريض >>[2] <<والعلّ والعلل الشربة الثانية، وقيل الشّرب بعد الشرب تباعا، وعلّ القوم علّت إبلهم >> [3](وهذا علّة لهذا أي سبب).[4]

2.التعليل اصطلاحا :

---

[1] – ابن يعيش : شرح المفصل 392/2.

[2]– الخليل بن أحمد الفراهيدي : معجم العين ، تح : عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1، 2003، 220/3.

[3] – ابن سيّدة : المحكم والمحيط الأعظم ، تح : الستّار أحمد فرّاج ، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربي ، مصر، ط1، 1958، 44/1.

[4] – ابن منظور : لسان العرب /3080.

إنّ التعليل بحث في خفايا الظّواهر اللّغوية وتفسيرها وعدم الاكتفاء بوصف الظّواهر عند السّطح وإنّما هو بحث في الأسباب العميقة الكامنة وراء الظواهر اللّغوية وتفسيرها ، [1] ويراد به أيضا تفسير الظاهرة اللغوية والنفوذ إلى ما وراءها ، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه ، [2] وذهب حسن خميس الملخ إلى القول:<< [إن التعليل في النّحو] العربي تفسير لأنّ التفسير هو الكشف عن المراد من اللّفظ نحويّا سواء كان ذلك ظاهرا في المراد أو غير ظاهر ، فمن الظاهر تعليل رفع كلمة زيد في جملة جاء زيد بأنّها فاعل ومن غير الظاهر تعليل عدم جزم أن المخففة الناصبة للمضارع مع أنّ الأصل النظري لعملها الجزم بأن شابهت "أنّ " الناصبة للاسم فنصبت والتعليل عنده تفسير اقتراني ذلك أنّ لعملية التعليل ركنين هما العلة والمعلول فالعلة دليل يقترن بالمعلول لتفسيره نحويا ، ويسمّيها بعض النحاة سببا أو وجها والمعلول مدلول عليه بالعلة المفسّرة لحكمة المستعمل كجرّ الاسم أو لحكمه النظري المهمل كوجوب جرّ إنّ وأخواتها للمبتدإ .[3]

فالتعليل من خلال ما سبق عبارة عن تفسير للأحكام النّحوية وبحث في الأسباب المؤدّية إلى ورودها على وجه معيّن وعدم الاكتفاء بالجانب الوصفي الاستقرائي لها .

ثانيا: أقسام التعليل عند النحاة:

1.التعليل عند ابن السرّاج:

[1] - ينظر : عبد الحميد عبد الواحد : في التعليل النّحوي والصّرفي ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، صفاقس ، تونس، 2006، ص 4.

[2] – ينظر : محمد خير حلواني: أصول النحو العربي ، ص 105.

[3] – حسن خميس الملخ : نظرية التعليل في النّحو العربي بين القدماء والمحدثين ، دار الشروق ، عمان ، الأردن ، ط1، 2000، ص ص 29، 30.

ذهب ابن السرّاج في كتابه الأصول إلى أنّ اعتلالات النحويّين على ضربين: ضرب منها المؤدّي إلى كلام العرب كقولنا كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمّى علة العلّة: مثل أن يقولوا لم صار الفاعل مرفوعا والمفعول به منصوبا.[1]

2.التعليل عند ابن جنّي:

في باب من أبواب الخصائص سمّاه "باب العلّة وعلة العلّة " عقّب على كلام ابن السّراج قال: " هذا الذي سمّاه علة العلّة إنّما هو تجوّز في اللّفظ، فأمّا في الحقيقة فإنّه شرح وتفسير وتتميم للعلّة " .[2]

3.التعليل عند الزّجاجي:

العلل عند الزّجاجي على ثلاثة أضرب : علل تعليمية وعلل قياسية وعلل جدلية .

-العلّة التعليمية:

عرّفها الزّجاجي قائلا: << وهي ما يتوصّل بها إلى تعلّم كلام العرب لأنّا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها لفظا وإنّما سمعنا البعض فقسنا عليه غيره >>.[3] وهذه العلّة في جوهرها تفسير للواقع اللّغوي، فهي تابعة له، وهي لذلك لا تنتح شيئا جديدا، يتناقض معه، وهي بهذه الخصائص أقرب ما تكون إلى وصف الظواهر اللّغوية والقواعد النّحوية.[4]

---

[1] – ينظر ابن السراج : الأصول في النحو 35/1.

[2] – ينظر : ابن جنّي : الخصائص 173/1.

[3] – الزّجاجي : الإيضاح في علل النّحو ، تح: مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، لبنان ، ط 3، 1979، ص65.

[4] – ينظر : علي أبو المكارم : أصول التفكير النّحوي ، دار عربي ، القاهرة ، مصر ، ط1، 2006، ص171.

-العلّة القياسية:

مثّل لها الزّجاجي << فأن يقال لمن قال لم نصب زيدًا بأن في قوله: إنّ زيدًا قائم، ولم وجب أن تنصب الاسم ؟ فالجواب في ذلك أن يقول : لأنّها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدّي إلى مفعول فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته >>، [1] والواضح من هذه العلّة أنّها هي التي سمّاها ابن السّراج علّة العلّة أو العلل الثواني وردّ ابن جنّي على تسميته ابن السّراج بقوله [2] : <<إنّ هذا الذي سمّاه علة العلة إنّما هو تجوّز في اللّفظ فأمّا في الحقيقة فإنّه شرح وتفسير وتتميم للعلّة >>.[3]

-العلّة الجدلية النّظرية :

فكلّ شيء اعتلّ به المسؤول جوابا عمّا زاد عن العلّتين السابقتين فهو داخل في الجدل والنظر .[4]

4.التّعليل عند الجليس النّحوي:

نقل لنا السّيوطي في كتابه الاقتراح تقسيمات الدينوري الجليس للعلّة النحوية، والتي تنقسم عنده إلى قسمان ، قال: << اعتلالات النّحويين صنفان: علّة تطّرد في كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم، وعلّة تظهر حكمتهم، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم >>.[5]

---

[1] -الزجاجي : الإيضاح في علل النحو ، ص 65.

[2] – ينظر : يونس عبد مزروك جنابي : أسلوب التعليل وطرائقه في القرآن الكريم (دراسة نحوية) ، دار المدار الإسلامي ، بنغازي ، ليبيا ، ط 1، د س ، ص 34.

[3] – تقدّم بالرّقم: ص 62.

[4] – ينظر : يونس عبد مزوك جنابي : أسلوب التعليل وطرائقه في القرآن الكريم (دراسة نحوية)، ص 33.

[5] – السيوطي : الاقتراح ، ص 106.

وذهب السيوطي إلى القول:<< وهم للأولى أكثر استعمالا وأشدّ تداولا، وهي واسعة الشعب إلا أنّ مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعا، وهي علّة سماع، وعلة تشبيه ، وعلة استغناء ، وعلة استثقال ، وعلّة فرق، وعلة توكيد، وعلّة تعويض، وعلة نظير ، وعلة نقيض ، وعلّة حمل على المعنى، وعلة مشاكلة، وعلة معادلة، وعلة قرب ومجاورة ، وعلة وجوب ، وعلة جواز، وعلة تغليب، وعلة اختصار، وعلة تخفيف ، وعلى دلالة الحال، وعلة أصل، وعلة تحليل، وعلة إشعار، وعلة تضاد، وعلة أوْلى >>.[1]

أما عن الضرب الثاني فذهب السيوطي إلى أن: << الجليس لم يتعرّض له ولا بيّنه، وقد بيّنه ابن السّراج في كتابه الأصول >>.[2]

لاحظ أحد الباحثين أنّ ما أطلق عليه الزجاجي العلل التعليمية والعلل القياسية والعلل الجدلية، ما هي إلا العلل الأوائل والثواني والثوالث على الترتيب وما العلل التعليمية والعلل الأوائل عند "ابن السّراج" إلا بالضرب المؤدي إلى كلام العرب، وما أطلق عليه الزجاجي بالعلل القياسية والعلل الجدلية ، وما سمّاه ابن مضاء بالعلل الثواني والثوالث ما هو إلا ما عدّه ابن السراج (علة العلة) وسمّاه ابن جنّي شرح وتفسير وتتميم للعلة، ولذا نجد أنّ علل النّحو على صنفين: أحدهما ما يسمّى بالعلة التعليمية أو العلة الأولى وهي المؤدية إلى كلام العرب. والآخر ما يسمى بالعلة أو شرحها وهو الذي يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب.[3]

ثالثا: دوافع التعليل:

ربط أحد الباحثين دوافع التعليل بأربعة أسباب:

---

[1] – السيوطي : الاقتراح ، ص 106.

[2] – المصدر نفسه، ص 110.

[3]– ينظر : أسعد خلف العوادي: العلل النحوية في كتاب سيبويه، دار الحامد ، عمّان، الأردن، ط1 ، 2009، ص272 .

1-طبيعة العقل البشري :

من طبيعة العقل البشري أن يسأل عن الأسباب الكامنة وراء أي ظاهرة مهما كان نوعها فيطمح إلى تفسيرها ، وإخضاعها للأحكام التي يرضاها .

2- البحث عن أسرار حكمة الواضع :

بعد أن استقرّ النحاة الأوائل وجوه اللّغة العربية وجدوا أنّها تسيير وفق نظام محكم مطّرد ...فآمن عامّتهم أنّ ذلك لم يكن إلا لحكمة أرادها واضع اللّغة لذلك فإن مهمّة النّحوي الحكيم ، لا ينبغي أن تقتصر عن الظواهر بغية تعقيدها، بل تمتد إلى ما في الظواهر ، وما بينها من حكمة هدفت إليها.

3-طبيعة النحو الاجتهادية:

قام النحو العربي في شكله على ركيزتين أساسيتين الوصف ثمّ التفسير ، وقد تمثّل الوصف بتجريد قواعد من استقراء نصوص الاحتجاج المقبولة ، أما التفسير ، فهو اجتهاد من النّحوي في تعليل القاعدة المستخلصة من الوصف يفسّرها وفق مؤثّرات مختلفة ، منها قدرته العقلية وثقافته ومذهبه الدّيني وخبرته اللّغوية ، وقد دفع النّحاة إلى التعليل أنّ القاعدة النّحوية مبنية على استقراء جزئي فالتعليل تعويض عن نقص الاستقراء من جهة وبرهنة على صحة القاعدة من جهة أخرى .

4- تعليم النّحو :

من المألوف أن يتسلّح المعلّم بالعلل التي تبرهن صحّة ما يعلّمه وفق المتعلّم الذي تقفز إلى ذهنه أسئلة التعليل لماذا كذا ، ولماذا ؟[1]

التعليل في شرح المفصّل:

[1]- ينظر : حسن خميس سعيد الملخ : نظرية التعليل في النّحول العربي بين القدماء والمحدثين ، ص 95-101.

أولا: العلة التعليمية أو (العلة الأولى، وهي المؤدية إلى كلام العرب)

1-علة كثرة الاستعمال :

<< وهي علّة يستدل بها في الغالب لبيان بضعة أحكام منها الحذف >>.[1]

-حذف الخبر بعد لولا:

فسّر ابن يعيش بهذه العلّة سبب حذف الخبر بعد لولا فقال: << فإذا أتيت بـ " لولا" وقلت : لولا زيد قائم لخرج محمد، ارتبطت الجملة الثانية بالجملة الأولى، فصارتا كالجملة الواحدة، إلا أنّه حذف خبر المبتدأ من الجملة **لكثرة الاستعمال** حتى رفض ظهوره ولم يجز استعماله، فإذا قلت:" لولا زيد لخرج محمد" كان تقديره لولا زيد حاضر أو مانع >>.[2]

-حذف خبر "إنّ " وأخواتها :

قال ابن يعيش: اعلم أنّ أخبار هذه الحروف إذا كانت ظرفا أو جارّا أو مجرورا فإنّه قد يجوز حذفها ، والسّكوت على أسمائها دونها وذلك **لكثرة استعمالها** والاتساع فيها على ما ذكرنا ودلالة قرائن الأحوال عليها.[3]

-جواز تقديم خبر المبتدأ :

كما علّل جواز تقديم خبر المبتدأ مفردا كان أو جملة **بكثرة استعماله** في كلام العرب قالوا مشنوء من يشنؤك ، و " تميميّ أنا " فـ " من يشنؤك " مبتدأ وقوله مشنوء الخبر وهو

---

[1] – بن عبد الله عبد الرّزاق : علل النحو ، تح : محمود محمد محمود نصار ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1، 2002، ص 84.

[2] – ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل 241/1.

[3] – ينظر : المصدر نفسه 259/1.

مقدّم ، وكذلك تميمي أنا ، أنا : مبتدأ . وتميمي : خبر مقدّم .[1]

2-علة طول كلام :

<< وهي على تؤدي إلى اختيار العرب ، ما هو أخف في الكلام ليتناسب مع ذلك الطول >>.[2]

-حذف المفعول به:

استدلّ ابن يعيش ببعض الآيات القرآنية على حذف المفعول به منها قوله تعالى: ﴿ أَهَـٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولاً ﴾[3] والمراد بعثه، وقوله: ﴿ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ ﴾[4] فكلّ هذا على إرادة الهاء وحذفها تخفيفا لطول الكلام بالصّلة.[5]

3-علّة دلالة الحال:

-حذف المضاف:

ذهب ابن يعيش إلى القول إنّما جاز في مثل" اللّيلة الهلال" على تقدير حذف المضاف والتقدير "اللّيلة حدوث الهلال" أو "طلوع الهلال"، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه لدلالة قرينة الحال عليه.[6]

-تقديم المفعول على الفاعل :

---

[1] – ينظر : ابن يعيش : شرح المفصل 235/1.

[2] – أسعد خلف العوادي: العلل النحوية في كتاب سيبويه، ص 280.

[3] – الفرقان :41.

[4] – الرعد : 26.

[5] – ينظر : ابن يعيش : شرح المفصل 419/1.

[6] – ينظر : المصدر نفسه 231/1.

علّل ابن يعيش جواز تقديم المفعول على الفاعل إذا كان عليه دليل نحو:" أكل كمثرى موسى "و " أبرأ المرضى عيسى ".[1]

4- علة فرق:

<< وهي علة تتصل بقصد الإبانة: إذ يعطي للحكمين المتشابهين مظهرين مختلفين توخّيا لدقة الدّلالة>>[2]

والتعليل بها ينسب إلى العرب اللّجوء إلى استعمال " ما " بغية التفرقة بين أمرين لو لم يفرّقوا بينهما لأدّى إلى التباس.[3]

علّل ابن يعيش بهاته العلة سبب رفع الفاعل ونصب المفعول قال: الفاعل رفع للفرق بينه وبين المفعول الذي لولا الإعراب لجاز أن يتوهم أنه فاعل، وكان الغرض اختصاص كل واحد منهما بعلامة تميّزه عن صاحبه.[4]

قال ابن يعيش: ومن خواص الاسم التنوين والمراد بالتنوين هنا تنوين التمكين، نحو: " رجلٌ " و " فرسٌ " و " زيدٌ " و"عمرٌ"، ولا يكون ذلك إلا في الأسماء، فهو من خواصها لأنه دخل للفرق بين ما ينصرف من الأسماء فلذلك كان خاصّا بها.[5]

5-علّة تخفيف:

<< وهي علة تتصل بأحد طباع العرب في القول، فقد كانوا يميلون إلى الأخف إذا لم يكن مخلا بكلامهم >>.[6]

---

[1] – ينظر : ابن يعيش : شرح المفصل 248/1.

[2] – بن عبد الله الورّاق : علل النّحو ، ص 84.

[3] – ينظر: أسعد خلف العوّادي : العلل النحوية في كتاب سيبويه ، ص 84.

[4] – ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل 1/ 201.

[5] – ينظر: المصدر نفسه ،88/1

[6] – بن عبد الله الورّاق : علل النّحو ، ص 83.

فهم يفضّلون ما خفّ في الكلام ويستحبونه ويستثقلون الثقيل ويتجنّبوه اقتصادا بالجهد المبذول .[1]

أورد ابن يعيش العلة المركبة (علة تخفيف، علة دلالة الحال) حيث علّل بهاتين العلتين حذف اللام في فعل الأمر، قال : أصل الأمر أن يكون بحرف الأمر وهو اللاّم، فإذا قلت : " اضرب " ، فأصله " لتضرب " و" قم " أصله " لتقم " كما تقول للغائي : " لتضرب زيدا " و " لتذهب هندًا "، غير أنّها حذفت تخفيفا ولدلالة الحال عليها .[2]

قال ابن يعيش: << اعلم أنّ الظرف في عرف أهل هذه الصّناعة ليس كل اسم من أسماء الزمان والمكان على الإطلاق بل الظرف منها ما كان منتصبا على تقدير" في " واعتباره بجواز ظهورها معه، فتقول: " قمت اليوم "و" قمت في اليوم " ...، وإنما في محذوفه في اللفظ لضرب من **التخفيف** فهي في حكم المنطوق به >>.[3]

6-علة قرب ومجاورة :

القرب والمجاورة عند سيبويه والبصريين أن تجعل الشيء يجري على شيء آخر لمجاورته إيّاه ، وإن كان ذلك خارجا عن القياس .[4]

أورد ابن يعيش قولهم : " جحر ضبّ خرب " أو " ما شنّ بارد " فأتبعوا الوصاف إعراب ما قبلها وإن لم يكن المعنى عليه، قال : << ألا ترى أنّ النّصب لا يوصف بالخراب والشنّ لا يوصف بالبرودة ، وإنّما هما من صفات الحجر والماء >>،[5] وهذا دليل دليل على رعاية البصريين جانب القرب والمجاورة .

---

[1] – ينظر : أسعد خلف العوّادي : العلل النحوية في كتاب سيبويه ، ص 276.

[2] – ينظر : ابن يعيش : شرح المفصل 293/4.

[3] – ينظر : المصدر نفسه423/1.

[4] – بن عبد الله الورّاق : علل النحو ، ص 86.

[5] – ينظر : ابن يعيش : شرح المفصل 202/1.

7-علة ثقل أو استثقال:

<< وهي أن يستثقلوا عبارة أو كلمة أو حرفا أو حركة >>.[1]

علة الثقل من العلل التي علّل بها ابن يعيش رفع الفاعل ونصب المفعول، فقال : والضمة **أثقل** من الفتحة، فأعطوا الفاعل الذي هو قليل الرّفع الذي هو **ثقيل** وأعطوا المفعول الذي هو كثير النصب الذي هو خفيف.[2]

8- على أمن اللّبس :

<< وهي من العلل التي يتوخّاها العرب في كلامهم، وكانوا بدافع الحرص على الإبانة والوضوح ويتحاشون ما خلط بين المعاني >> [3]، ويتصل التعليل بأمن اللّبس اتصالا وثيقا بالمعنى؛ لأنّ من أهمّ ما يقصد إليه في أحكام النّحو دلالة التراكيب على المعنى بشكل واضح غير ملبس.

علّل ابن يعيش بعلة أمن اللّبس تقديم الخبر على المبتدأ فقال: المبتدأ في قولك: " لك مال " و " تحتك بساط " إنما التزم تقديم الخبر هاهنا خوفا من **التباس** الخبر بالصّفة.[4]

9- علة علم المخاطب :

<< وهي علة تفسّر لنا الاستغناء عن بعض الأشياء في الكلام لأنّها معلومة لدى المخاطب >>.[5]

---

[1] – بن عبد الله الورّاق : علل النحو ، ص 82.

[2] – ينظر : صباح علاوي السامرائي : الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي ، ص 247.

[3] – ابن عبد الله الوراق: علل النحو، ص86.

[4] – ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل 237/1.

[5] – ينظر: أسعد خلف العوادي: العلل النحوية في كتاب سيبويه ، ص 281.

فسّر ابن يعيش بهاته العلّة حذف المستثنى بعد " إلا " قال: "قد حذفوا المستثنى بعد "إلا " و "غير " وذلك مع ليس خاصة دون غيرها مما يتستثنى به من ألفاظ الجحد لعلم المخاطب بمراد المتكلّم وذلك قولك: " ليس غير " و " ليس إلا " والمراد " ليس إلا ذاك أو غير ذاك " .[1]

10- علة فصل:

<< وهي أن يفصل بين شيء، وآخر بعلامة للتمييز بينهما >>.[2]

يذهب ابن يعيش إلى القول: إنّ الضمير إذا كان مخاطب **فصلت** بين لفظ مذكّره ومؤنّثه ومثناه ومجموعه، فتقول في المذكّر " ضربت " وفي المؤنث " ضربتِ" فتفتح المذكّر وتكسرها مع المؤنث للفرق بينهما.[3]

11-علة معادلة:

مثّل السيوطي لهاته العلة قال: مثل صرفهم ما لا ينصرف بالفتح حملا على النصب ثم عادلوا بينها فحملوا النصب على الجرّ في جمع المؤنث السّالم.[4]

ذهب ابن يعيش إلى القول: إن قدّمت صفة النكرة نصبتها على الحال وذلك لامتناع جواز تقديم الصفة على الموصوف، لأنّ الصفة تجري مجرى الصلة في الإيضاح، فلا يجوز تقديمها على الموصوف... وإذا لم يجز تقديمها صفة **عُدِل** إلى الحال وحُمل

[1] – ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل 82/2.
[2] – بن عبد الله الورّاق : علل النحو ، ص 87.
[3] – ينظر : ابن يعيش : شرح المفصل 295/2.
[4] – ينظر : السيوطي : الاقتراح ، ص 180.

النّصب على جوزا " جاء رجل ضاحكا " وصار حين قدّم وجه الكلام ويسمّيه النّحويون أحسن الأقبحين، وذلك أنّ الحال من النكرة قبيح وتقديم الصفة على الموصوف أقبح.[1]

12- علة شبه:

شابه ابن يعيش بين " ليس " و "ما " العاملة عملها، فقال : << ووجه الشبه بين " ليس " و"ما " أنهما جميعا لنفي ما في الحال وأنّ " ليس " مختصة بالمبتدأ والخبر فإذا دخلت " ما " على المبتدأ والخبر أشبهتها من جهة النّفي ومن جهة الدخول على المبتدأ والخبر >>.[2]

كما علّل ابن يعيش عمل " لا" النافية للجنس لشبهها بـ " إنّ " قال<< إنما استحقت أن تكون عاملة لشبهها بإن الناصبة للأسماء، ووجه الشبه بينهما داخلة على المبتدأ، والخبر كما أنّ "إنّ" كذلك >>.[3]

13-علة ضرورة شعرية :

<< الضرورة ما وقع في الشّعر مما لا يقع في النّثر، سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا >>،[4] << فالضرورة هي عين الاضطرار ومرادفه، وقد استعمل اللّفظان في التعبير عن الأطوال التي تلجئ الشاعر إلى ارتكاب ما يخالف القياس ويجانبه >>.[5]

---

[1] – ينظر : ابن يعيش : شرح المفصل 20/2.

[2] – ينظر: المصدر نفسه 268/1.

[3] – ينظر: المصدر نفسه 263/1.

[4] – الآلوسي: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ، شرح : محمد بهجة البغدادي ، المكتبة العربية ، بغداد ، العراق ، د س ، ص 6.

[5] – سمير اللبدي : معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، ص 31.

ذهب ابن يعيش إلى أنّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح لأنّهما كالشيء الواحد، فالمضاف إليه من تمام المضاف... وقد فصل بينهما بالظرف في الشعر لأنّه **موضع ضرورة**[1]، فمما جاء في الشعر قول عمر بن قميئة:

لَمَا رَأَتْ سَاتِيدْمَا اسْتَعْبَرْتَ لله دَرُّ اليَوْمَ مَنْ لاَمَهَا.

الشاهد فيه قوله: " لله درّ اليوم من لامها " حيث فصل بين المضاف " درّ" والمضاف إليه " من " بالظرف " اليوم ".[2]

وذهب أيضا إلى القول: " إنّ الصفة والموصوف لمّا كانا كالشيء الواحد من حيث كان البيان والإيضاح إنّما يحصل من مجموعهما، كان القياس أن لا يحذف واحد منهما ...وأكثر ما جاء في الشعر؛ لأنه **موضع ضرورة**، قال الشاعر :

وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا دَاوْدُ أَوْ صُنْعُ السَّوَابِغِ تُبَّعِ

والشاهد فيه قوله: مسرودتان، والمراد ذراعان مسرودتان، وكذلك السوابغ، المراد: الدروع السوابغ.[3]

14- علة قوة:

<< كثيرا ما يتناول التعليل بالقوة مسألة الحركات والحروف، لأنّ بعض الحروف أو الحركات أقوى من بعض >>.[4]

---

[1] – ينظر : ابن يعيش : شرح المفصل 188/2.

[2] – ينظر : المصدر نفسه، 257/2.

[3] – ينظر: ابن يعيش : شرح المفصل 253/2.

[4] – صباح علاوي السامرائي : الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي ، ص 251.

علل ابن يعيش رفع الفاعل ونصب المفعول قال: <<إنما اختص [الفاعل] بالرّفع لقوته، والمفعول بالنصب لضعفه، والمعنى بقوة الفاعل تمكن بلزوم الفعل وعدم استغناء الفعل عنه >>. [1]

15- علة نقيض:

بعد أن ذهب ابن يعيش إلى القول: إن " لا " النافية للجنس إنما عملت لشبهها بأن قال: وهي [لا النافية للجنس] نقيضة إنّ لأنّ لا للنفي وإنّ للإيجاب، وحق النقيض أن لا يخرج عن حدّ نقيضه.[2]

16-علة ضعف:

بعد أن عرض ابن يعيش رأي بعض النحاة في أنّ الابتداء عمل في المبتدإ والمبتدأ وحده عمل في الخبر قال: << وهذا **ضعيف** لأنّ المبتدأ اسم كما أنّ الخبر اسم، وليس أحدهم بأولى من صاحبه في العمل فيه لأنّ كل واحد منهما يقتضي صاحبه>>.[3]

أمّا عن الناصب للمستثنى قال: << وذهب أبو العباس المبرد، وأبو إسحاق الزّجاج، وطائفة من الكوفيين إلى أنّ الناصب للمستثنى إلا نيابتها عن " أستثنى "، فإذا قال: " أتاني القوم غير زيدا " فكأنه قال: " أتاني القوم استثني غير زيد " وهو **ضعيف** لأنك تقول أتاني القوم غير زيد فتنصب غيرا ولا يجوز أن تقدر بأستثني غير زيد لأنّه يفسد المعنى>>.[4]

---

[1] – ينظر : ابن يعيش : شرح المفصل 201/1.

[2] – ينظر: االمصدر نفسه، 263/1.

[3] – ينظر: ابن يعيش : شرح المفصل 224/1.

[4] – المصدر نفسه 47/2.

17- علة حسن:

وكمثال هاته العلة، علّل ابن يعيش حذف عامل الجرّ في قولهم " غلام زيد وخاتمُ فضّ"، فالعامل هنا حرف الجرّ المقدّر وتقديره: " غلام لزيد وخاتم من فضة " ..و **حسن** حذفه لنيابة المضاف إليه عنه وصيرورته عوض عنه في اللّفظ.[1]

ثانيا-العلل الجدلية:

بالإضافة إلى كثرة العلل التعليمية في شرح المفصل المفسرة للأحكام النحوية إلا أن هناك ضرب ثاني وهو العلل الجدلية. نورد بعضها

ذهب ابن يعيش إلى القول إنّ المنادى إذا كان مفردا معرفة، فإنّه يبنى على الضم، ويكون موضعه نصبا، وذلك على ضربين: أحدهما ما كان معرفة قبل النّداء، والثاني ما كان متعرفا في النّداء ولم يكن قبل كذلك، وذلك نحو " يا زيد " و " يا رجل " فرجل نكرة في الأصل، وإنّما صار معرفة في النّداء.[2]

وبعد أن أبرم ابن يعيش هذا الحكم بدأ بطرح تساؤلات افتراضية داخلا من خلالها في عالم الجدل والنظر، فكان من تساؤلاته: فإن قيل هل التعريف الذي في " يا زيد " و "يا حكم " في النّداء تعريف العلمية بقي على حاله بعد النّداء كما كان قبل النداء، أم تعريف حدث في غير تعريف العلمية ؟، وإن قيل إذا قلت " يا زيدُ " و يا خالد أمبني هو أم معرب؟ وهل الضمة في حركة بناء أو حركة إعراب وأنتم يا هذا، وهذا معرفة بالإشارة وقد جمعتم بينه وبين النّداء فلم جاز ههنا ولم يجز مع الألف واللام؟ وما الفرق بين الموضعين ؟[3]

---

[1] – ينظر: ابن يعيش : شرح المفصل 124/2.

[2] – ينظر : المصدر نفسه 319/1.

[3] – ينظر : المصدر نفسه 319/1-343.

كما دخل في باب الجدل عند حديثه عن نصب المضارع بـ: "أنْ" المضمرة فبعد أن قدم القاعدة وهي أن الفعل ينتصب بعد خمسة أحرف وهي " حتى " و " اللام " و " أو" و "واو الجمع" بإضمار أنّ [1]. قال: فإن قيل: ولم قلتم إن" أن" مقدرة بعد هذه الحروف، ولم تكن مقدّرة بعد إذن ولن وكي؟ ولم كانت أولى بالإضمار من سائر الحروف.[2]

مثال آخر نأخذه من باب الظروف، حيث أورد ابن يعيش أن " أمس " ظرف من ظروف الزمان وللعرب فيه خلاف، فأهل الحجاز يبنونه على الكسر فيقولون: فعلت ذلك "أمس"، واحتج أبو العبّاس وأبو بكر السّراج بأنّه مبهم، ووقع في أحواله معرفة فمعرفته قبل نكرته ...والصواب أنّه بني لتضمّنه لام المعرفة وبها صار معرفة، والاسم إذا تضمن معنى الحرف بني وكان حقه تسكين الآخر على ما تقتضيه البناء .[3]

فبعد أن وضع ابن يعيش هاته القاعدة أدخل في الجدل قال: فإن قيل: فلم حذفت اللام من "أمس " وضمن معناها وألزمت الآن " وهما سواء في التعريف والظرفية؟ ولم وجب التعريف أمس ولم يوجب تعريف غد ؟.[4]

---

[1]- ينظر : ابن يعيش: شرح المفصل 229/3.

[2] - ينظر : المصدر نفسه 229/3-231.

[3] - ينظر : المصدر نفسه /137.

[4] - ينظر : المصدر نفسه 137/3.

الخاتمة

من خلال ما سبق نخلص إلى النتائج الآتية:

– لقد كان للقرآن الكريم وكذا كلام العرب بشعره ونثره نصيب كبير في شرح المفصل ذلك أنه أكثر من الاستدلال بشواهد هذين المصدرين على العديد من الأحكام.

– أما عن موقفه من القراءات القرآنية، فقد كان موقف نحاة البصرة عموما، فلم يعتمده في استدلالاته على الأحكام إلا في القليل النادر.

– لم يوسّع ابن يعيش من دائرة الاستقراء لتشمل الحديث النبوي الشريف، فابن يعيش لم يعتمد في استدلالاته على الأحكام بشواهد الحديث النبوي الشريف إلا في النادر؛ وهي قليلة جدا إذا ما قيست لكلام العرب والقرآن الكريم، وذلك انتحاء لسمت النحاة المتقدمين.

– أما عن القياس فقد اعتمد ابن يعيش في شرحه على القياس النحوي، وأكثر قياساته من قبيل قياس الشبه.

– وابن يعيش شأنه شأن النحاة البصريين أكثر من دليل استصحاب الحال واستعان به لبيان الأصل في بعض الأحكام النحوية.

– كتاب شرح المفصل تطغى عليه النزعة النقدية التقويمية، حيث أخضع صاحبه القرآن الكريم وقراءاته، وكذا كلام العرب لميزان النقد، قبل بعضها، ورفض أخرى، فشمل قبوله الشواهد المبنية على أساس الكثرة والاطّراد، مطلقا أحكاما كمية من قبيل الكثير والمطّرد، وكذا أحكام نوعية من قبيل الجيّد والحسن، وردّ الأحكام المبنية على شواهد قليلة أو شاذة، كما أطلق عبارات الردّ المختلفة على قياسات الكوفيين انتصارا لمذهبه البصري.

– ومنهج ابن يعيش من خلال شرحه وصفي تعليلي، حيث لم يكتف بالجانب الاستقرائي الوصفي في تقرير الأحكام بل أعقبها تفسيرا وشرحا، مبررا كل حكم ذهب إليه، فكثرت عنده العلل التعليمية أو العلل الأوائل مثل(علة كثرة الاستعمال، علة تخفيف، علة أمن

اللُّبس،...) كما تطغى على شرح المفصل النزعة الجدلية، فالعلل الجدلية موجودة بكثرة في شرح المفصل بحث من خلالها ابن يعيش على أسباب أعمق لمجيء الحكم على وجه معين.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص

قائمة المصادر والمراجع:

1)إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط6، 1998.

2)أسعد خلف العوادي: العلل النحوية في كتاب سيبويه، دار الحامد، عمان، الأردن، ط1، 2009.

3)الآلوسي(محمود شكري):الضّرائر وما يسوغ للشاعر دون النّاشر، شرح: محمد بهجة البغدادي، المكتبة العربية، بغداد، العراق، دس.

4)ابن الأنباري(أبو البركات عبد الرحمن بن محمد أبو سعيد)(ت 577): الإغراب في جدل الإعراب ولمح الأدلة، تح: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط2، 1971.

5)البغدادي(عبد القادر بن عمر)(ت1093هـ): خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، دس.

6)الجرجاني(علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني)(ت 816هـ): التعريفات، تح: محمد صديق المناشري، دار الفضيلة، القاهرة، مصر، ص81.

7)ابن جني(أبو الفتح عثمان)(ت 392هـ): الخصائص، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2002.

8)ـــ :المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها، تح: علي النجدي ناصف وآخرون، القاهرة، مصر، 1994.

9)حسن خميس الملخ: التفكير العلمي في النحو العربي، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1، 2002.

10) ـــ : نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1، 2000.

11) عبد الحميد عبد الواحد: في التعليل النحوي والصرفي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، صفاقس، تونس، 2006.

12) خالد بن سليمان بن مهنا الكندي: التعليل في النحو العربي في الدرس اللغوي القديم والحديث، دار الميسرة، عمان، الأردن، ط2، 2009.

13) خديجة الحديثي: المدارس النحوية، دار الأمل، إربد، الأردن، ط3، 2001.

14) ـــ : الشاهد وأصول النحو، مطبوعات جامعة الكويت ، 1994.

15) الخليل بن أحمد الفراهيدي: معجم العين، تح، عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2003.

16) ابن رشيق(أبو علي الحسين)(ت 456هـ): العمدة في محاسن الشعر ونقده، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، 1981.

17) الرضي: شرح الكافية ابن الحاجب، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998.

18) الزجاجي(أبو القاسم)(ت337هـ): الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط3، 1979.

19) الزمخشري (أبي القاسم جار الله محمود بن عمر)(ت 538هـ): أساس البلاغة، تح: محمد باسل العيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1998.

20) ـــ : المستقصى في أمثال العرب، مراقبة: محمد عبد المعيد خان، دار المعارف العثمانية، حيدر باد، الهند، ط1، دس.

21) السبكي: جمع الجوامع في أصول الفقه، علق عليه، ووضع حواشيه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2003.

22) ابن السّراج (أبو بكر محمد بن سهيل بن السّراج)(ت 316هـ): الأصول في النحو تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1996.

23) سعيد الأفغاني: أصول النحو، مديرية المطبوعات الجامعية، 1994.

24) سعيد جاسم الزبيدي: القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1، 1997.

25) سيبويه(أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)(ت 180هـ): الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1988.

26) ابن سيدة(علي بن إسماعيل)(ت 458هـ): المحكم والمحيط الأعظم، تح: الستار أحمد فرّاج، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، مصر، ط1، 1958.

27) السيوطي(جلال الدين)(ت 911هـ): الاقتراح،تح : طه عبد الرؤوف سعد ،مكتبة الصفاء ، القاهرة ، مصر، 1990.

28) صالح بلعيد: في أصول النحو، دار هومة، الجزائر، ط2، 2008.

29) صباح علاوي السامرائي: الأحكام النوعية والكمية في النحو العربي، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، ط1، 2012.

30) عبد العال سالم مكرم: القرآن وأثره في الدراسات النحوية، مؤسسة علي جراح الصباح، الكويت، ط2، 1978.

31) علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، دار عربي، القاهرة، مصر، ط1، 2006.

32) الفيروز :بادي(مجد الدين محمد بن يعقوب) (ت 817هـ): القاموس المحيط، تح: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 2015.

33) الكفوي (أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني)(ت 1094هـ): الكليات قالبه على نسخة خطية وعدّه للطبع ،عدنان درويش و محمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان، ط2، 1988.

34) المازري: إيضاح المحصول في برهان الأصول، تح: عمار الطالبي، دار اغرب الإسلامي، دس.

35) محمد حسن عبد العزيز: القياس في اللغة العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط1، 1995.

36) محمد الخضر حسين: دراسات في العربية وتاريخها، المكتب الإسلامي، دمشق، سوريا، ط2، 1960.

37) محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2011.

38) محمد سالم صالح: أصول النحو(دراسة في فكر الأنباري)، دار السلام ، القاهرة ، مصر ، ط1، 2007.

39) محمد السيد عزوز: موقف اللغويين من القراءات القرآنية الشاذة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 2001.

40) محمد عبد العزيز عبد الدايم: النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام، القاهرة، مصر، ط1، 2006.

41) محمد عبد العزيز العميرني: الاستقراء الناقص وأثره في النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، 2007.

42) محمد نجيب سمير اللبدي: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1958.

43) محمد عيد: الاستشهاد والاحتجاج باللغة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1988.

44) مصطفى صادق الرافعي: تاريخ آداب العرب، مكتبة الإيمان، المنصورة، مصر، دس.

45) ابن منظور(أبو الفضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقي): لسان العرب، ، دار صادر، بيروت، لبنان، ط3، 1994.

46) موزة المقبالي: أحكام الوجوب في كتاب سيبويه، الانتشار العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2009.

47) نزار بنيان شمكلي: الأحكام التقويمية في النحو العربي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2011.

48) هيثم هلال: معجم مصطلحات الأصول، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، 2003.

49) الوراق(أبي محمد بن عبد الله)(ت 381هـ): علل النحو، تح: محمود محمد محمود نصّار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2002.

50) ابن يعيش(أبو البقاء)(ت643هـ): شرح المفصل، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1،2001.

الرسائل الجامعية:

51) نورة ناهر نصيف الله الحربي: الشذوذ في الشاهد الشعري بين الدلالة والاستعمال(أطروحة ماجستير)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية.

المجلات:

52) إبراهيم محمد أبو اليزيد خفاجة: الاستصحاب ودوره في توجيه الشواهد النحوية والصرفية، مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، جامعة شقراء، السعودية، ع2، 2011.

53) أبو بكر أرزقي: حجية الحديث النبوي، الشريف في الدرس النحوي بين القدماء والمعاصرين، مجلة المخبر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ع5، 2009.

54) حسن محمود هنداوي: إثبات الأحكام النحوية بالأحاديث النبوية، مجلة البحوث ودراسات، كلية التربية الأساسية لدولة الكويت، ع30، دس.

55) عاطف فضل محمد خليل: استصحاب الحال بين أصول الفقه وأصول النحو، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، جامعة الإسراء، ع36، 1427هـ.

دواويـن شعريـة:

56) امرؤ القيس: ديوان امرئ القيس، ضبطه وصححه: مصطفى عبد الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط5، 2003.

57) حسان بن ثابت: ديوان حسان بن ثابت، تح: وليد عرفات، دار صادر، بيروت، لبنان، 2006.

58) كثير عزة: ديوان كثير عزة، جمعه وشرحه: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1971.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات:

مقدمة:.....أ.ب.ج

الفصل الأول: الأحكام النحوية بين النقل والعقل.....6-44

أولا: الحكم النّحوي بين المفهوم والاصطلاح 6-8

1. الحكم لغة.....6
2. الحكم اصطلاحا.....6

ثانيا: أقسام الحكم النّحوي.....8

I.الاستدلال بالسماع:.....9

أولا: الاستقراء بين الاصطلاح والمفهوم :..... 11-12

1.الاستقراء لغة..... 11
2.الاستقراء اصطلاحا..... 11

ثانيا: أقسام الاستقراء..... 12-13

1. الاستقراء التام..... 12
2. الاستقراء الناقص..... 12

ثالثا: عيّنة الاستقراء:.....13-34

1. القرآن الكريم وقراءاته..... 13-19

أ. القرآن الكريم..... 13

الاستدلال بالقرآن الكريم في "شرح المفصل":..... 14

ب.القراءات القرآنية..... 16

الاستدلال بالقراءات القرآنية في كتاب"شرح المفصل":..... 18

2.الاستدلال بالحديث النبوي الشريف:..... 19

الاستدلال بالحديث النبوي في شرح المفصل:..... 24

3.كلام العرب (شعرا ونثرا):.....25-34

1- الشعر:..... 25

2- النثر:..... 27

الشاهد الشعري في شرح المفصل:..... 30

الشاهد النثري في شرح المفصّل:..... 32

II. الاستدلال بالقياس:.....34-38

أولا: القياس بين المفهوم والاصطلاح..... 34- 36

1.القياس لغة..... 34

2.القياس اصطلاحا..... 34

ثانيا: أقسام القياس..... 36

الاستدلال بالقياس في شرح المفصل:..... 37

III. الاستدلال باستصحاب الحال:.....39-44

أولا: الاستصحاب بين المفهوم و الاصطلاح..... 39-40

1.الاستصحاب لغة..... 39

2.الاستصحاب اصطلاحا..... 39

ثانيا: شروط الاستدلال باستصحاب الحال..... 40

ثالثا: مكانة استصحاب الحال بين أدلة النّحو:..... 41

استصحاب الحال في شرح المفصّل:..... 42

الفصل الثاني: الأحكام النحوية بين المعيار والتعليل:.....45-77

I.أحكام الرّد والقبول:.....46

أحكام الرّد والقبول في" شرح المفصل":..... 47-61

أولا: القبول..... 48

ثانيا: الرد..... 53

II.التعليل:.....61

أولا: التعليل بين المفهوم والاصطلاح..... 61

1.التعليل لغة..... 61

2.التعليل اصطلاحا..... 61

ثانيا: أقسام التعليل عند النحاة..... 62-65

1.التعليل عند ابن السرّاج..... 62

2.التعليل عند ابن جنّي:..... 63

3.التعليل عند الزّجاجي:..... 63

4.التّعليل عند الجليس النّحوي:..... 64

ثالثا: دوافع التعليل..... 65

التعليل في شرح المفصّل..... 66

أولا: العلة التعليمية أو (العلة الأولى، وهي المؤدية إلى كلام العرب)..... 66

1-علة كثرة الاستعمال..... 66

2-علة طول كلام..... 67

3-علّة دلالة الحال..... 68

4- علة فرق..... 69

5-علّة تخفيف..... 69

6-علة قرب ومجاورة..... 70

7-علة ثقل أو استثقال..... 70

8- على أمن اللّبس..... 71

9- علة علم المخاطب..... 71

10- علة فصل..... 72

11-علة معادلة..... 72

12- علة شبه..... 73

13-علة ضرورة شعرية..... 73

14- علة قوة..... 74

15- علة نقيض..... 75

16-علة ضعف..... 75

17- علة حسن..... 75

ثانيا: العلل الجدلية..... 76

خاتمة:.....78

قائمة المصادر والمراجع:.....81

فهرس الموضوعات:..... 88

الملخص:

سعت هذه الدراسة إلى رصد موقف "ابن يعيش" من مصادر السماع، ومدى اعتماده عليها في استدلالاته، وكذا أدلة النحو الأخرى من قياس استصحاب، كما هدفت إلى التعرف على الجانب التقويمي النقدي في شرح المفصل، وكذا نوعيات العلل المعتمدة في شرحه.

تبين من نتائج هذه الدراسة كثرة شواهد القرآن الكريم وكذا كلام العرب، حيث استدل بشواهد هذين المصدرين على العديد من الأحكام. لم يوسع ابن يعيش من دائرة الاستقراء لتشمل القراءات القرآنية وكذا الحديث النبوي الشريف؛ حيث قلل من الاستدلال بهذين الأخيرين. أما عن القياس فقد استدل بالقياس النحوي، وأكثر قياساته من ضرب "قياس الشبه" كما استعان "ابن يعيش" باستصحاب الحال لبيان الأصل في بعض الأحكام النحوية. وهذا الكتاب تطغى عليه النزعة التقويمية حيث قبل "ابن يعيش" الأحكام المبنية على أساس الكثرة والاطراد، ورد الأحكام المبنية على الشواهد الشاذة والقليلة. بالإضافة إلى الجانب الوصفي الذي اعتمده ابن يعيش في تقرير أحكامه إلا أنه أعقبها شرحا وتفسيرا مبررا كل حكم ذهب إليه فكثرت عنده العلل التعليمية مثل (علة كثرة الاستعمال، علة تخفيف، علة أمن اللبس...) وكذا العلل الجدلية.

Résumé :

Cette étude visait à surveiller le «IBN YAÏCH» sources de l'audience, et la mesure de son adoption, ainsi que d'autres preuves de mesure d'accompagnement position visait également à identifier l'argent de côté de calendrier dans l'explication détaillée, ainsi que les types de maux approuvés dans son commentaire.

Les résultats de cette étude, le grand nombre de témoins le Coran ainsi que la langue des Arabes, où ces deux sources citées preuves nombreuses de ces dispositions. N'a pas vivre élargit fils de cercle d'induction d'inclure des lectures coraniques, ainsi que le Hadith, où réduits en utilisant ces deux derniers. Quant à la mesure, il a déduit la grammaire comparée, et plusieurs mesures du hit "mesure de similarité" également utilisé le cas sur la déclaration originale dans certaines phrases grammaticales. Ce livre lui submerger avant que la tendance civile où les peines «IBN YAICH» construit vivent sur la base de l'abondance et de régularités, elle contient des dispositions sur la base des éléments de preuve et les quelques anomalies. En plus du côté fils adoptif descriptive vivent dans le rapport de ses dispositions, mais qui a été suivie par une explication et une explication justifiant chaque règle est allé à maux éducatifs tels que (bug utilisation fréquente, alléger la confusion de sécurité bug, bogue ...) ainsi que les maux controversées.